المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: السياسات الخارجية للدول: دراسة في المتغيرات السياسية والثوابت الجغرافية
اسم الكاتب: أ.م.د حسن ناصر عبد الحسين
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2621
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 09:13 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

السياسات الخارجية للدول: دراسة في المتغيرات السياسية والثوابت الجغرافية

أ.م.د حسن ناصر عبد الحسين
جامعة الكوفة/كلية العلوم السياسية
Hassann.alshemari@uokufa.edu.iq

ملخص : يحاول هذا البحث ان يقدم رؤية في جزء من سياسات الدول الخارجية ويركز الاهتمام على دراسة أهم أهداف السياسات الخارجية للدول التي تشير الى حفظ الامن القومي المرتبط تحقيقه بالأمن الوطني الداخلي والاستقرار السياسي والتنمية الشاملة، فضلاً عن تعدد الوسائل والادوات القابلة للتطوير والتغيير، ومن ثم توظيف المقومات لاسيما المقومات الجغرافية منها: الموقع والمساحة والحدود والجوار التي تعد منطلق لتحقيق أغلب أهداف السياسة الخارجية ومواجهة تحديات الأمن القومي من التهديدات الخارجية. وقد تم التطرق الى أهمية موقع إقليم الدولة وتأثيره على تنفيذ سياسات الدول الخارجية وأهمية مساحة إقليم الدولة في أهم المجالات لاسيما الأمنية منها والاقتصادية والاستراتيجية، كما تناول البحث أهمية ترسيم الحدود والاعتراف الدولي والإقليمي بتلك الحدود التي على أساسها تحدد الجوار القريب من الدول المجاورة التي بينها حدود مشتركة والعلاقات المبنية بين الدول المتجاورة فيما اذا كانت حسنة أو سيئة، وتم التأكيد على أهمية.

الكلمات المفتاحية : السياسات الخارجية، المتغيرات، الثوابت، الأهداف، الوسائل.

Foreign policies of states: a study of political variables and geographical constants

Assistant Prof. Dr. Hassan Nasser Abdul-Hussein
University of Kufa/College of Political Science

Abstract

This research focuses on the interaction of foreign and domestic policy, in particular how internal security, political stability, and sustainable development impact foreign policy. It gives particular attention to the importance of geographical constants in terms of location, space, borders,

and neighbors in achieving the objectives of foreign policy and address challenges of national security.

This paper investigates the importance of geography in security, economic, and strategic aspects, as well as discusses the issue of borders and its regional and international recognition in affecting relations with neighboring countries positively or negatively.

Keywords: Foreign Policies, Variables, Constants, Goals, Means.

المقدمة:

تخضع سياسات الدول الخارجية باستمرار للتغيير تبعاً للتحولات الإقليمية والدولية التي تفوق إمكانيات أيَّة دولة، فضلاً عن تعدد واختلاف استراتيجياتها في مواجهة تلك التحولات. على هذا الأساس يمكن القول: إن جميع سياسيات الدول الخارجية تحتاج باستمرار الى عملية مواكبة المتغيرات التي تحصل في البيئة الخارجية لتجديد سياساتها بما تؤمن دورها وتناسب مكانتها الإقليمية والدولية. كما أنَّ أهداف الدول تتغير تبعاً لتطور الوسائل والادوات والقدرات المستندة على توظيف المقومات المتاحة لديها. فالتفاوت في عملية توظيف المقومات المتاحة لدى كل دولة وكيفية تنفيذ الخطة المعدة لذلك في إطار زمني محدد يساهم في تحقيق أهداف الدول ومصالحها، لاسيما في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، كما إنَّ التوظيف الأمثل للمقومات يؤدي الى تنامى إمكانيات الدول في تحقيق الأهداف لاسيما أهداف السياسة الخارجية في حفظ الامن القومي. إلا أنَّ بروز التحديات بشكل مستمر تحول في أحيان كثيرة دون تحقيق أهداف ومصالح الدول. إذ تبرز أغلب التحديات بشكل أوضح عندما تتنافس الدول في تحقيق مصالحها وتصبح تلك التحديات أكثر تعقيد في الحالات التي تتقاطع فيها مصالح الدول فتتبلور ظروف الصراع. فالدول تستعمل امكانياتها ووسائلها لمواجهة التحديات التي تحول دون تحقيق مصالحها، كما إنَّ التحديات تتولد في أحيان كثيرة بسبب طموحات الدول غير المشروعة في الهيمنة، مما تفرض على الدول في مواجهتا الدقة والمهنية لتجاوزها وتخفيف آثارها.

هدف البحث: الاحاطة بمتغيرات سياسات الدول الخارجية من الأهداف المرتبط تحقيقها بالوسائل وتوظيف المقومات لاسيما المقومات الجغرافية منها: الموقع والمساحة والحدود والجوار.

مشكلة البحث: الى أي مدى تستطيع الدول توظيف مواردها المادية والبشرية في مواجهة تهديدات أمنها القومي ؟

فرضية البحث: أن توظيف المقومات الجغرافية لها بالغ الأثر الإيجابي في تحقيق أهداف سياسات الدول الخارجية في حفظ أمنها القومي ومواجهة التهديدات الخارجية.

هيكلية البحث: للإحاطة بالموضوع تم تقسيم البحث الى مبحثين: المبحث الأول (متغيرات سياسات الدول الخارجية) في مطلبين شملت الأهداف والوسائل. أما المبحث الثاني: فقد ركزنا فيه على توظيف الثوابت الجغرافية في سياسات الدول الخارجية (الأرض والموقع ثم الحدود التي فرضت الجوار القريب).

المبحث الأول: تأثير المتغيرات السياسية في سياسات الدول الخارجية

تتضمن المتغيرات السياسية في سياسات الدول الخارجية أهداف الدول ووسائلها في محيطها الخارجي. إنَّ ما يميز هذه الأهداف والوسائل صفة التغيير نحو ما يتناسب مع رؤية الدولة المحكومة بالتغيير المستمر، كما تلازمها علاقة تبعية الاهداف للوسائل، فضلاً عن خاصية التحول، فغالباً ما تتحول الاهداف بعد تحقيقها إلى وسائل تستعمل لتحقيق أهداف أخرى وتستمر عملية التحول هذه في الاهداف وصولا الى تحقيق المصلحة العليا. كما أنَّ المحافظة على تحقيق الأهداف واستعمال الوسائل يحتاج الى جهود أغلب مؤسسات الدولة في البيئة الداخلية والخارجية لتوظيف مقوماتها: الاقتصادية والسياسية والعسكرية، فضلاً عن توظيف المقومات الجغرافية ضمن إستراتيجية يتحقق فيها التناسب بين الأهداف والوسائل والاعتناء بالظروف الداخلية والخارجية للدولة. إنَّ ما يميز علاقات الدول في تحقيق الأهداف عملية التعاون أحياناً والتنافس والصراع أحيان اخرى. ففي مجالات التعاون يفترض أن تكون مصالح الدول في مأمن، نسبةً الى المشاركة والمساندة والدعم المتبادل للمشاريع التي تسعى الدول المتعاونة إنجازها تحقيقاً لمصالحها، فضلاً عن التكامل وتوحيد الجهود وتبادل الخبرات في كثير من المشاريع الهادفة. أما في حالات التنافس بين الدول فإن مساحات التعاون والتكامل وتوحيد الجهود وتبادل الخبرات تضيق، لتبرز عند ذلك المصلحة الخاصة دون الاضرار بمصالح الدول المتنافسة الأخرى. الا أن ما يميز نشاطات الدول في حالات الصراع هو العمل والتركيز على الاضرار بمصالح جمع الدول الداخلة في عملية الصراع نسبة الى تقاطع المصالح

المطلب الأول: اهداف الدول في البيئة الخارجية

إن عملية رسم أهداف الدول لاسيما في البيئة الخارجية تستلزم تنسيق العلاقة بين الأهداف من حيث الأولوية ودرجة الأهمية والارتباط ومنع التداخل والتضارب أثناء عملية تنفيذ خطة التوظيف الخاصة بالمقومات المادية والبشرية، بحيث يتم تقديم الهدف الأهم على المهم وفقاً للواقع الذي يفيد بمحدودية الموارد والأدوات الكافية لتحقيق جميع اهداف السياسة الخارجية. كما إنَّ عملية رسم الاهداف تستلزم تحديد واعداد المستلزمات ورصد المؤشرات التي يمكن رصدها أثناء عملية خطة التنفيذ مع مراعات المرونة فيها والتأكيد على الدقة واليقظة وتحديد المعوقات التي تواجه عملية تنفيذ الخطة والعمل على معالجة المعوقات لإحراز النجاح وسرعة الإنجاز. كما تعتمد الأهداف بشكل كبير في تحقيقها على الخطة المدروسة التي يمكن من خلالها تحقيق الاهداف المرسومة. وبناءً على ذلك تصبح الاهداف في تحقيقها ذات تبعية واضحة للوسائل التي تستعملها الجهات المختصة من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ضمن خطة مدروسة (مصلوح ٢٠١٣، ٣٠٩). أما مجموعة الاهداف التي تحقق مصالح الدول الأساسية فأنها تشمل: زيادة القوة وتحويلها الى قدرة تستعملها الدول في البيئة الخارجية، أي سعي الدول إلى تنمية قدراتها وامكاناتها وأن تم ذلك على حساب غيرها من الدول لتحقيق المصالح، الامر الذي يلزم كل دولة الاحتفاظ بحد أعلى من القوة التي تمكنها من الحفاظ على كيانها السياسي ضد الضغوط والتهديدات الخارجية. وهنا يجب التأكيد على أن الدول تحتل مواقع مختلفة من النظام الدولي على أساس امتلاك القوة المرتبط حصولها على توظيف المقومات وتحويلها الى إمكانيات تدعم سلوكها الخارجي. فتصور الدول وإدراكها لحقائق قوتها النسبية تعد معيار لنجاح سياساتها الخارجية وترتيبها في إطار من الأولويات يتفق بقدر الامكان مع ما تسمح به امكاناتها ومقدراتها. والجدير بالإقرار وجود تبعية في تحقيق الأهداف للوسائل والمقومات المتاحة لدى الدول. فعادة ما ترسم الأهداف بعد ضمان توافر المستلزمات الضرورية من الموارد المادية والبشرية، وأن وفرة الموارد المادية والبشرية في الدول تساعد على تحقيق الأهداف الاستراتيجية التي تتبناها الحكومات عندما تتمكن من توظيف الموارد المتاحة في تحقيق الأهداف المرجوة بطرق مناسبة وبوسائل متعددة، وبالتأكيد أنَّ توظيف الموارد المتاحة يدعم بناء قدرات ضرورية تخلق الظروف المناسبة لتحقيق الأهداف (إينوماتا ٢٠١٢، ٣).

إلا أن ما يعيق تحقيق الأهداف وجود التحديات التي لا تنفك عن تنفيذ أية استراتيجية تضعها دولة ما. إن فاعلية التحديات أمر محكوم بامتلاك القوة والحفاظ عليها من قبل الدول المستهدفة لمواجهة تهديدات الاخريات من الدول الطامعة. على هذا الأساس يمكننا القول: بأن وجود نوع

وحجم التحديات ليس موقفاً جامداً وإنما يتم تحديده باستمرار في ضوء تنامي أو تراجع القوة لدى الدول الطامحة بحماية أمنها القومي أمام كل التهديدات التي تطلقها الدول الطامعة بالهيمنة في البيئتين الإقليمية والدولية. وهنا نجد آراء المتخصصين مؤيدة للنظريات القائلة بأن طبيعة العلاقات بين الدول تميل الى الصراع، مما يلزم الدول انتهاج سياسات خارجية قادرة على حفظ أمنها القومي عندما تكون قوتها الذاتية الأعلى مقارنة بالدول في المحيط الاقليمي لاسيما المجاورة منها (شوقي ١٩٩٧، ٣٢)[٥] أبرز أهداف سياسات الدول الخارجية:

أولاً- حفظ الأمن القومي: يقصد بالأمن قومي حالة الدولة التي تكون فيها بعيدة عن التهديدات الخارجية حيث يشعر أفرادها بالطمأنينة الناجمة عن إحساسهم بأن وجودهم القومي في منأى عن التهديد الخارجية لامتلاك دولتهم القدرة على درء ذلك التهديد سواء كان فعلياً أو محتملاً. كما يمتد مفهوم الامن القومي الى أبعاد متعددة تتركز في: البعد العسكري الذي يتمحور حول المقومات الدفاعية التي تمتلكها الدولة لمواجهة التهديدات الأمنية الخارجية والتغلب عليها بما يحفظ وجود الدولة وان كان عن طريق الحرب لدفع أضرار تلك التهديدات الخارجية، ويشمل أيضاً البعد السياسي بمعناه الشمولي الذي يتحقق بفرض احترام سيادة الدولة واستقرار نظامها السياسي، كذلك يؤخذ بنظر الاعتبار البعد الاقتصادي للأمن القومي بمعنى الاستقلال الاقتصادي الذي يكفل للدول الحفاظ على مصالحها الاقتصادية ولشعبها حياة مستقرة يتوفر فيها استغلال أقصى طاقات النهوض والتقدم والازدهار (زامل ، يوسف عناد ؛ رسن ٢٠١٠، ١١).

وللأمن القومي مهددات تشمل: التهديدات الأمنية والعسكرية الموجهة التي تقوم بها دول ضد اخرى، أما عبر إنشاء قواعد عسكرية يتم تزويدها بآليات متطورة ذات طابع هجومي أو تحشيد قوات مسلحة على حدود دول لاستهداف وجودها وأمنها القومي، أو انشاء تحالفات سياسي وأحلاف عسكرية وتكتلات اقتصادية معادية، الأمر الذي يلزم الدول المستهدفة القيام بتطوير قدراتها العسكرية والأمنية، فضلا عن الدخول في تحالفات سياسية وأحلاف عسكرية ضمن نظام الامن الجماع بما يضمن لها الدفاع عن أمنها القومي ويجنبها تهديدات التحالفات السياسي والأحلاف العسكرية المضادة. كما أنَّ الدخول في تكتلات اقتصادية يضمن للدول مواجهة التهديدات الاقتصادية الخارجية الموجهة من تكتلات معادية تقوم باستهداف مصالحها الاقتصادية عبر فرض الحصار أو منع المساعدات الاقتصادية بكل أنواعها. أما التهديدات الاجتماعية تتعلق بالمعتقدات الفكرية والقيم والمبادئ، فإنها تشمل الغزو الثقافي لإيديولوجيات موجهة ضد دول للتأثير على قيم المجتمع ومبادئه، إذ يتخطى المد الثقافي في الغالب الحدود

الوطنية للدول وينتشر من دول إلى أخرى بمختلف الوسائل. فالغزو الثقافي الخارجي يسعى الى نسخ ثقافة الأمة وتشويه معالمها وتغييرها بشكل يفقدها أصالتها وجوانب التميز والتخصص فيها (السيد ٢٠٠٢، ٥٣)

ثانياً- العوامل الساندة لتحقيق أهداف سياسات الدول الخارجية:

التنمية الشاملة: أن الانطلاقة الصحيحة في حفظ الامن القومي تبدأ من إنجازات السياسة الداخلية، لاسيما في اتباع سياسة مناسبة لتفعيل التنمية الشاملة التي تنعكس بدورها على حفظ الأمن الداخلي (الوطني) الاساس في تحقيق مستلزمات التنمية الشاملة في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية وبناء مواطنة راسخة تسهم باستقرار النظام السياسي مع مراعاة المتغيرات الداخلية في الحاضر والمستقبل عبر اجراءات تتخذها الحكومة في حدود طاقتها (سالم ٢٠٠٧، ٢١) .

فالتنمية الشاملة بمختلف أبعادها ومضامينها السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية تتحقق عبر استعمال برامج تقوم المؤسسات الحكومية بتنفيذه، إذ تكتسي التنمية أهمية قصوى سواء في اطارها الشامل أو الجزئي عندما تحقق احتياجات المجتمع ضمن امكانيات الدولة. إنَّ التنمية تعد داعم أساسي لتحقيق حفظ الامن القومي الذي يعد الهدف الابرز لجميع سياسات الدول الخارجية، وللتنمية مضامين وابعاد متعددة يتحقق من خلالها الامن الوطني والقومي منها: (الكيلاني ٢٠٠٤، ٣٢).

١-**التنمية في بعدها الاجتماعي:** تعني حفظ المعتقدات الفكرية والقيم والمبادئ التي تؤمن بها الشعوب اذ تسعى أغلب الدول إلى فرض قيود على المد الثقافي الخارجي، وهنا يمكن التمييز بين نوعين من الدول: دول تحاول صيانة تراثها الثقافي وحفظه من الاندثار أو الغزو الثقافي الأجنبي، إذ يعد التراث الثقافي الحضاري أحد المقومات الحضارية الهامة التي تستند إليها الدول في إثبات هويتها، ودول أخرى تحاول أن تصدر ثقافتها خارج حدودها وفرضها على الآخرين، كالدول الاستعمارية التي تهدف الى كسب مؤيدين لثقافها عبر تصدير تراثها الحصاري، الامر الذي يثير المخاوف لدى الدول المستهدفة من تشوية تراثها الحضاري وهويتها الوطنية عبر تأثر بعض مكونات المجتمع بالثقافات المعادية لاسيما من ناحية الإخلاص والانتماء الى الوطن (الدويكات ١٩٩٦، ١٠١).

٢-**البعد الاقتصادي للتنمية:** التنمية في بعدها الاقتصادي تصل الى الارتقاء بتحسين الانتاج من خلال اجراء تغيرات هيكلية على ظروف العمل غالباً ما يتخللها استعمال تكتيك معين لوسائل إنتاج تتميز بالحداثة والكفاءة لمضاعفة الإنتاج وإشباع الحاجات الضرورية. كما ينسحب تأثير التنمية الاقتصادية على تطوير القطاعات الصناعية مثل: تحسين بيئة العمل التي تسعى إلى زيادة الكفاءة والقدرة على التأقلم مع الظروف الاقتصادية بشكل كلي أو جزئي. كما ينسحب تاثير التنمية الاقتصادية على احداث تغيير على نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد بجانب التغيير في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد ذات الدخل المتوسط، وهذا يعني أن التنمية الاقتصادية لا تركز فقط على التغيير الكمي وإنما تشمل التغيير النوعي في الناتج الحقيقي بطريقة مستمرة ودائمة مؤدية الى زيادة واردات الدولة ودخل الفرد (سلامة ١٩٩١، ١٩٧) .

كما تعد التنمية الاقتصادية مفهوم شامل يتضمن التغيير المخطط والمستمر الذي يكفل لأفراد المجتمع تحسين ظروف العيش بكفاءة مناسبة. وينسحب مفهوم التنمية الاقتصادية على تحسين الدخل القومي ودخل الفرد في المجتمع، بل يتضمن إلى جانب ذلك حدوث تغيير جذري في النظام الاقتصادي لرعاية النظام الاجتماعي للأفراد (الأقداحي ٢٠١٠، ٤٥)

أما مصادر التنمية في بعدها الاقتصادي فتكمن في المقومات الاقتصادية وتوظيفها الأمثل لتحسين النظام الاقتصادي للدولة ورفع مستوى العيش الكريم للمواطنين (حسين ٢٠١٤، ٨).

فالدول تحاول تدعيم أمنها الوطني عبر توظيف مقوماتها الاقتصادية وتحويلها الى قدرات وطاقات تدعم قوة الدولة الاقتصادية عبر مجالات الصناعة والزراعة والمتاجرة بالفائض منهما عن الحاجة، لتحقيق التنمية الاقتصادي في بعدها التجاري الذي سوف يمكن الدولة من أخذ دور مناسب ومكانة مرموقة لها في النظام الاقتصادي الدولي (حداد ٢٠٠٠، ١٦٣) .

من دلالات التنمية الاقتصادية ارتفاع معدل استهلاك الطاقة الذي يشير الى ارتفاع الانتاج الصناعي السنوي وفي الدول المنتجة للطاقة يعد تصديرها الطاقة أهم الموارد المالية التي تساهم في زيادة الدخل القومي ودخل الفرد الذي ينعكس على ارتفاع مستواه المعاشي. كما يعد احتياطي الدولة من الطاقة من أهم المقومات الاقتصادية، فكلما ازداد حجم احتياط الدولة من الطاقة أدى الى قوة اقتصادها (فهمي ٢٠١٦، ٦٩٤) .

لقد انتعشت التنمية الاقتصادية في عالم اليوم الذي غلب عليه التنافس الاقتصادي، لاسيما بعد انتهاء فترة الصراع الايديولوجي خلال الحرب الباردة. فمعظم الحروب والحوادث التي

يشهدها العالم سببها اقتصادي بامتياز. فمن امتلك زمام الاقتصاد امتلك زمام التنمية الشاملة بكل جوانبها. واغلب النظريات المعاصرة اليوم تميل نحو التسليم بدور التنمية الاقتصادية وروافدها الأساسية هي: مجالات الزراعة والصناعة التي لهما الدور الاكبر في تحديد موقع الدولة في سلم النظام الإقليمي والدولي ثم المتاجرة بالفائض منهما اللذان أهم مقومات القوة الاقتصادية لأية دولة والداعم الأول لأمنها الشامل بشقيه (الداخلي والخارجي). إنَّ الامن الوطني والقومي يكتمل بالأمن الغذائي والأمن الصحي (الحمش ٢٠١٧، ٨٧-٩٤) .

لذلك فالدول التي تعاني ضعف التنمية تكون عرضة للتهديدات والتدخلات الخارجية، الامر الذي سوف يؤدي الى عدم الاستقرار السياسي والأمني (كيسنجر ٢٠١٥، ٣٣٦) .

٣-**البعد العسكري للتنمية:** أهم المؤشرات الأساسية للقوة الصلبة للدولة امتلاك القوة العسكرية بأصنافها المختلفة، وهي حاضرة التأثير في زمن السلم والحرب. إن القوة العسكرية لاي بلد تعد أداة التكيف مع الأوضاع المتغيرة، كما أن طبيعة الدور الذي تقوم به القوة العسكرية والمهام الموكلة إليها والنتائج المترتبة على أي فعل تقوم به جعلها أكبر وأضخم وسائل القوة الصلبة في جميع الدول. والجدير بالذكر أنَّ فشل القوة الاقتصادية لدولة ما سوف يُؤدي إلى الفقر، بينما فشل القوة العسكرية يؤدي الى انهيار الدولة. إنَّ القوة العسكرية تشمل القوات البرية والجوية والبحرية وتسليحها التقليدي وغير التقليدي وكفاءتها القتالية ومواقع انتشارها والقيادة العسكرية، فضلاً عن التصنيع العسكري الداعم لأسس دفاعاتها على كافة المستويات. فالدول تسعى إلى تعظيم قدرتها العسكرية لتعزيز مكانتها في السياسة الدولية. فبالرغم من بروز القوى الناعمة في استعمالات الدول إلا أنه يبقى تأثير القوة العسكرية متميزاً ولازالت تعد العنصر المحدد لمجرى السياسة في العلاقات الدولية (أمستيوز ٢٠١٠، ٣٦-٤٠).

ينعكس تعزيز القدرات العسكرية الدفاعية والهجومية على استتباب الأمن الداخلي وزوال مواطن التهديدات الخارجية الفعلية والمحتملة للأمن القومي للدول وردع تلك التهديدات. أنَّ الفوضى الدولية تفرض على الدول استمرار زيادة القوة العسكرية، في حين إن بعض الدول التي لا تمتلك القوة العسكرية تفضل توقيع اتفاقيات ثنائية أو جماعية مع دول أخرى لحفظ أمنها القومي بدلا من سياسات تعظيم القدرات والإمكانات العسكرية الخاصة بكل منها، فضلا عن اتباع سياسات هادئة تمنع التوتر وإقامة الحروب التي تقوم على عدم التدخل بشئون الدول واحترام حسن الجوار (كرلوف ٢٠٠٦، ٢١٤).

٤-**البعد السياسي للتنمية:** تعد التنمية السياسية من قبيل حركة تغيير محسوبة ومدروسة تسعى الى تحديث الحياة السياسية والتي ترمي الى انتقال منظم من النظم السياسية التقليدية إلى النظم الديمقراطية الأكثر تطوراً واستقراراً، كما تتحقق التنمية السياسية عند تطوير ورفع الكفاءات والخبرات السياسية لدى المشاركين في صناعة واتخاذ القرارات المناسبة التي تعمق علاقات البلد مع البلدان الاخرى وتجنبه الازمات وتدعم الاستقرار الأمني والسياسي (هيجوت ٢٠٠١، ١٥).

كما يعد السماح بالتعددية الحزبية كخطوة نحو الانفتاح السياسي أحد روافد التنمية السياسية ، إذ تتطلب عملية التنمية السياسية تهيئة المناخ الملائم لمشاركة الاحزاب في الانتخابات ودورها في تحديد السلوك الانتخابي، على اعتبار الانتخابات علامة بارزة في تحقيق التحول الديمقراطي والذي تكتمل معالمه في افساح المجال للمعارضة السياسية ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية أن تأخذ دورها في العملية السياسية في ظل نظام سياسي يؤمن بالعمل الجماعي الذي يعد شرطاً ضرورياً لنجاح الدول في تحقيق استقرار انظمتها السياسية عبر المشاركة السياسية للمؤسسات غير الرسمية التي تعد أبرز آليات تحقيق الديمقراطية في النظم السياسية على أسس دستورية، الامر الذي يسمح لهذه المؤسسات المشاركة في القضايا المصيرية التي تهم العملية السياسية مثل اختيار شكل النظام السياسي وتنفيذ السياسات العامة التي يقع على عاتق الحكومة تنفيذها. والجدير بالذكر أن اسهامات التشريعات التي تسنها السلطة التشريعية تعد أهم مصادر تحقيق التنمية السياسية عن طريق اقتراح القوانين التي تسعى الى تذويب الفوارق الاجتماعية ووضع الخطط والبرامج والمشاريع السياسية التي تلبي طموحات الاحزاب في المشاركة السياسية وخوض الانتخابات للوصول الى السلطة أو المشاركة فيها، كما تقوم بعملية مراقبة أعمال السلطة التنفيذية من أجل التقييم والتقويم، فضلاً عن المصادقة على الاتفاقيات والقرارات بعد دراستها وتحليلها (هيجوت ٢٠٠١، ٤٤).

المطلب الثاني- استعمالات القوة الذكية في تنفيذ سياسات الدول الخارجية

إن ظهور الجماعات المسلحة على الساحة الدولية وعدم ارتباطها بأقليم معين انعكس سلباً على الامن والسلم الدوليين. كما أنَّ المتغير الأمني الكبير الذي أحدثته الجماعات المسلحة الزم الدول المستهدفة استعمال استراتيجيات متعددة لمواجهة هذا المتغير الأمني. إن عدم تواجد العدو في مكان محدد أبطل دور الجيوش النظامية والآلة العسكرية التي تستعمل في الحروب تقليدية، الامر الذي استدعى استعمال القوة الناعمة لمواجهة الجماعات المسلحة التي أخذت تهدد أمن الدول واستقراراها (غانم ٢٠٠٧، ٢٠٤) .

وفي هذه المرحلة برز مصطلح الحرب على الإرهاب الدولي لمواجهة تلك الجماعات المسلحة من قبل أغلب الدول المستهدفة. وبناءً على ذلك يمكننا ان ننسب ظهور مصطلح القوة الناعمة الى ظهور الجماعات المسلحة الرافضة لسياسات الدول التي أخذت على عاتقها مواجهة عقائد وأفكار تلك الجماعات (Rothgeb 1993, 42)

فالقوة التي تحصل عليها الدول عبر التعاون والاقناع والجذب للتأثير على توجهات وتفضيلات الجماعات المسلحة ويحقق الاستقرار الأمني في الدول المستهدفة تسمى القوة الناعمة .(Nye n.d., 14)

أما القوة الصلبة التي هيمنت عليها القوة العسكرية لفترة طويلة، لاسيما في كتابات المدرسة الواقعية التي يرى أصحابها بأن استعمال القوة في العلاقات الدولية تتحكم بطبيعة دور الدول ومكاناتها في النظام الدولي القائم على الصراع. فتاريخياً كان للقوة العسكرية الوزن الأكبر بين أنواع القوة الأخرى، ولها الثقل في تصنف الدول في النظام الدولي والإقليمي، ومما زاد من أهميتها بروز التطورات التكنولوجية في المجالات العسكرية، حيث أحدث تطور التكنولوجية العسكرية تغييراً كبيراً في تأثير القوة الصلبة وزاد تأثيرها في ادارة الحروب والأزمات الدولية . (Harvey 2010, 95)

ومع استعمال العقوبات الاقتصادية في الضغط على الدول أصبحت الأدوات الاقتصادية من أبرز مصادر القوة الصلبة. الامر الذي أدى الى إضافة أدوات جديدة للقوة الصلبة تمثلت باستعمال أدوات اقتصادية. فالقوة العسكرية أو القوة الاقتصادية التي تستعملها دولة أو مجموعة دول لإكراه واجبار دولة أو مجموعة دول أخرى لتحقيق مصالحها تسمى القوة الصلبة (Nye 1990, 158) ، ألا ان كثير من الدول وجد ت بأن القوة الصلبة بحاجة الى تكامل ودعم القوة الناعمة لنجاح سياساتها الخارجية بعد بروز التغيرات الأمنية على الساحة الدولية فأخذت بتوظيف كلا القوتين فيما يسمى بالقوة الذكية التي أضحت من المرتكزات الفاعلة التي تعتمدها كثير من الدول في سياساتها الخارجية والتي تشترط وجود مؤسسات فاعلة ومتوازنة في الاعداد والتنفيذ ومتعاونة ومتكاملة في الأداء. فمؤسسات القوة الناعمة تتركز في وزارة الثقافة والاعلام والمؤسسات التابعة لها، أما مؤسسات القوة الصلبة فتكمن في وزارة الدفاع والمؤسسات الاقتصادية وتوابعها، لتكون نتائج استعمال القوة الذكية هو الخلط بين هذه المؤسسات اعتمادا على توظيفها في المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية والثقافية بأدوات ثقافية وحضارية بما يحقق الهدف المنشود في السياسات الخارجية. فالجمع بين أدوات القوة الناعمة والصلبة بتوليفات

معينة يقتضيها الموقف لتحقيق المصالح العليا بطريقتي الاكراه والاقناع تسمى القوة الذكية (Nye 1990, 20).

أولاً- أدوات القوة الناعمة لتنفيذ سياسات الدول الخارجية

ثمة علاقة بين أهداف السياسات الخارجية للدول وحاصل مجموع مقومات القوة الناعمة وتحويلها الى امكانيات تدعم جهود الدول في البيئة الخارجية وتؤمن لها مكانة متميزة على أساس النسق الدولي الذي يتسم بالترتيب الهرمي للوحدات السياسية طبقا لمجموعة من المؤشرات التي بمقتضاها تتمكن الدول من حفظ أمنها القومي وتأخذ مكانتها الاقليمية والدولية. إنَّ ما يدعم حفظ الأمن القومي لجميع الدول استعمال أدوات القوة الناعمة بما يقتضيها الموقف لتحقيق أهداف سياساتها الخارجية بطريقة الاقناع والتي يطلق عليها تسمية القوة الناعمة (غيلبن ٢٠٠٩، ٥١) .

إن طبيعة التهديدات الخارجية تدفع الدول إلى تبني أدوات قوة ناعمة متنوعة تشمل الدخول في تحالفات سياسية واحلاف عسكرية وتكتلات اقتصادية لاستكمال دعائم حفظ أمنها القومي (نجم ٢٠١٧، ٢٣٥) .

فالتحالفات السياسية بين دولتين او أكثر بهدف تحقيق اهداف السياسات الخارجية للدول تعد احدى ادوات القوة الناعمة في تحقيق أهداف السياسات الخارجية للدول كما في اختيار الدول الدخول في نظام الامن الجماعي. وتبعا لذلك برز مفهوم " الامن الجماعي " الذي أكد على ضرورة تشكيل التحالفات السياسية على أساس توحيد الجهود ضد أي معتد يحاول أن يهدد أي عضو من الأعضاء باعتبار ان التحالف يكون اقوى من اية معتد يحاول الاعتداء على اية دولة مشتركة في التحالف (مورغنثاو ١٩٦٥، ٢٦٦) .

ودائماً ما يكون الهدف من دخول التحالفات السياسية زيادة قوة الدول في توحيد المواقف السياسية في المحافل والمنظمات الإقليمية والدولية. كما تعد سياسة التحالفات وسيلة للدعم والتكامل السياسي وتساهم في إعادة توازنات القوى أحياناً والاخلال بها في أحيان اخرى (منصور ١٩٩٧، ١٧٢) .

أما الاحلاف العسكرية فهي معاهدات ذات طابع عسكري تبرم بين دولتين أو أكثر لردع التهديدات العسكرية والأمنية الخارجية عبر التعاون في تنظيم دفاع مشترك في النواحي الامنية

والعسكرية على وجه الخصوص من خلال العمل الجماعي لدفع التهديدات الأمنية والعسكرية الخارجية التي تهدد الامن القومي لواحد أو جميع الاعضاء. كما تعد الاحلاف العسكرية أكثر صلابة في تحقيق ردع الاعداء عبر إقامة قواعد عسكرية أو اجراء مناورات عسكرية في المناطق الاستراتيجية، كما تعكس الاحلاف العسكرية تصميم ورغبات تلك الدول في التصدي لاي عدوان محتمل على أي عضو في الحلف وابداء الاستعداد لمواجهة أي فعل انتقامي يهدد الامن القومي للدول الأعضاء. كما تعد الأحلاف العسكرية مظهراً من مظاهر التعاون بين الدول في الشؤون العسكرية والأمنية والدفاعية، وهي ظاهرة قديمة شهد العالم منها صوراً عديدة على مر العصور لتنظيم أمور الدفاع بين الدول، ثم تطورت لتشمل اتفاقيات المعونة المتبادلة التي تتعهد عبرها دولتان أو أكثر بتقديم العون والمساعدة اللازمة إذا ما تعرضت إحداها لعدوان عبر العمل الجماعي لدفع الاعتداء الذي يمكن أن يقع على أي منها، والتحرك نحو إقامة نظام دفاعي مشترك يتضمن تنظيم أمور الدفاع عبر عقد معاهدة تحدد التزامات كل دولة من الدول المتعاهدة. وقد ازدادت أهمية الاحلاف العسكرية والتحالفات السياسية على أثر تعثر عصبة الأمم من تحقيق نظام الامن الجماعي (منصور ١٩٩٧، ٢٥٩).

كذلك التكتلات الاقتصادية التي عرفت بأنها تعبير عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي في إطار يمثل اتحاداً جمركياً أو منطقة تجارة حرة. فالتكتل الإقليمي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصادياً وجغرافياً وتجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة بهدف المشاركة الاقتصادية ومواجهة التهديدات الخارجية وتحقيق نمو اقتصادي مستمر عبر الاستفادة من رؤوس الأموال والأيدي العاملة الماهرة والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في المنطقة التكاملية وتحسين مناخ الاستثمار وزيادة المنافسة عبر فتح الأسواق، مما يتطلب التكامل الاقتصادي الذي يقوم على جملة من الاجراءات منها: التحليل الاقتصادي ومعرفة مواضع القوة والضعف لكل عضو من أعضاء التكتل ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول الاعضاء (الحميد ٢٠٠٢، ٢٩).

إنَّ التكتل الاقتصادي يتخلله اتخاذ سياسة اقتصادية مشتركة بين الأعضاء قائمة على: تقسيم العمل بين الدول المتكاملة على أساس التخصص، حيث تقوم كل دولة من الدول المتكاملة بإنتاج السلعة التي تتميز في إنتاجها بميزة نسبية، مما يؤدي إلى قصر الإنتاج على المنتجين الذين يتمتعون بالكفاءة الإنتاجية العالية ويزيد من أرباح المنتجين نظرا إلى الغاء الحواجز

الجمركية، كذلك ينتج عن قيام التكتل الاقتصادي اتساع نطاق السوق في الدول الاعضاء واتساع حجم السوق، مما يسمح بتحقيق وفرات الإنتاج وتخفيف العبء على موازين المدفوعات في جميع الدول الأعضاء ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، وذلك كنتيجة طبيعية لزيادة الاستثمار وما يتبعه من زيادة الطلب على السلع المنتجة، سيؤدي إلى زيادة الحافز على الاستثمار مما يفتح مجالات أوسع لجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل المنطقة التكاملية وخلق فرص للعمالة داخل الدول المتكاملة في شتى الميادين (ستيت ٢٠٠٤، ٢٦).

ومن خصائص التكتلات الاقتصادية اجراء المبادلات الاقتصادية والاعتماد المتبادل في استثمار القدرات الاقتصادية في الدول الأعضاء التي ليست موزعة توزيعا متكافئا فيما بين الدول الاعضاء، مما يجعل الكثير منها يعتمد بدرجة كبيرة على التجارة المتبادلة كعنصر من عناصر النشاط الاقتصادي بين الأعضاء. وبجانب التجارة تبرز المساعدات الاقتصادية كأداة للدعم والتعاون مثل: زيادة الحصص وخفض التعريفات وتقديم المساعدات والقروض والتسهيلات النقدية، وتعتبر المساعدات أو المعونات الاقتصادية في الوقت الحاضر من أوسع أدوات السياسة انتشاراً خاصة بعد ظهور الدول النامية، فهذه الدول تأمل في تحقيق التنمية الاقتصادية والتصنيع بمساعدة الدول المتقدمة التي يمكن أن تقدم لها المنح والقروض والسلع ورأس المال والمهارات التكنولوجية اللازمة لاستخدامها في إقامة اقتصاد عصري وتحقيق الاستقرار السياسي والأمن العسكري، أما الدول المانحة لهذه المساعدات فإنها تأمل في الحصول على عائد سياسي أو تجارى إما في المدى القصير أو المدى الطويل، وبذلك فإن المعونات الأجنبية تحقق في آن واحد مزايا لكل من الدول المتلقية والدول المانحة، إلا أن معظم المساعدات الاقتصادية لا تستهدف أغراضا إنسانية بدليل أن أغلب هذه المساعدات يذهب إلى دول دون أخرى وأحيانا لا تذهب إلى الدول ذات الحاجة الملحة، وهنا يري البعض أن المساعدات الخارجية لتحقيق التنمية الاقتصادية تستخدم للتأثير على سلوك هذه الدول لاسيما في المجالات السياسية قصيرة المدى (علية ٢٠٠٠، ٥٢).

ويمكننا القول أنَّ هذه النشاطات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية سوف تمنح الدول المتكتلة القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية، لاسيما العقوبات الاقتصادية التي تفرضها دول خارج التكتل. أما أدوات القوة الناعمة الأكثر استعمال فهي: النشاطات الدبلوماسية التي تتوفر لدول تمتلك كوادر دبلوماسية مدربة ومتخصصة وتمتلك خبرة تتولى إدارة سفاراتها وقنصلياتها وتشارك في المنظمات الدولية التي تتمتع بعضويتها، مما يتيح لها المشاركة في

تسوية الازمات بالطرق السلمية والانضمام الى الكثير من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تلزمها بذلك. كما أن الدول ذات القدرة الاقتصادية تستطيع تقديم الإعانات والمساعدات للدول الاخرى في إطار المساعدات الخارجية لإقناع تلك الدول واستمالتها وتعميق العلاقة بها، مما يكسب الدول صاحبة ذلك النشاط المكانة على أساس دعم السلام والامن الدوليين بدلاً من استعمال التهديد بالوسائل العسكرية والضغوطات الاقتصادية.

إنَّ تنوع وسائل وآليات الدول يقربها من تحقيق اهدافها السياسة في البيئة الخارجية، كما أن استخدام هذه الأدوات أو بعضها يتم بدرجات متفاوتة يتوقف على منجزات السياسة الداخلية والخبرة السياسية لصانع القرار المرتبطة بالسلوك الذاتي والمتغيرات الدولية المؤثرة (ادريس ٢٠٠١، ٦٣).

أن معظم المحاولات لممارسة النشاطات الدبلوماسية تتم من خلال القنوات الدبلوماسية أو الاتصالات المباشرة بين رؤساء الدول ووزراء الخارجية. إن الوظيفة الدبلوماسية تكتمل من خلال: تعميق علاقات الدول وإقناعها بتسوية الازمات بالطرق السلمية عبر التفاوض والتوفيق بين المصالح المتعارضة لإبداء وجهات النظر المتبادلة (ادريس ٢٠٠١، ٥٩).

أما في حال فشل النشاطات الدبلوماسية المباشرة فيمكن اللجوء الى الوسائل الدبلوماسية الأخرى مثل المساعي الحميدة والوساطة والتحقيق والتدقيق والتسوية القضائية أو التحكيم تجنباً لقطع العلاقات أو تجميدها على سبيل التصعيد، ومن ثم القيام بأعمال حربية مثل إعلان الحرب (مقلد ١٩٧١، ٩١).

كما يمكن القول أن المصادر الداعمة لنشر القوة الناعمة تتركز بأدوات وآليات القنوات المرئية (التلفزيونية) والأقمار الصناعية، فضلاً عن شبكة المعلومات الدولية وما يدخل ضمنها من قنوات عدة كمواقع التواصل الاجتماعي التي تتمثل بالفيسبك والتويتر ومحركات البحث مثل الياهو والكوكل، ومجمع المعلومات حول العالم، فضلاً عن القنوات المقروءة (الكتب والصحف والمجلات) التي تعتبر من أهم مصادر القوة الناعمة.

هكذا نجد ان القوة الناعمة إنما يراد بها القدرة على الاحتواء وجذب الآخرين للسيطرة على سلوكهم واهتماماتهم بوسائل ثقافية وأيديولوجية دون الحاجة الى اللجوء إلى استخدام القوة، وهي بذلك تمثل نوع من الدعم السياسي والمعنوي للدول، بعبارة أخرى ان الدولة تتمكن من تحقيق أهدافها دون الاستخدام المباشر للقوة التقليدية، وهو ما يجعلها تحاكي الأهداف بالوسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية دون العسكرية

ثانيا- وسائل القوة الصلبة في تنفيذ سياسات الدول الخارجية: مقومات القوة الصلبة التي تدعم سياسات الدول الخارجية تشمل: احراز التقنية العسكرية في تسليح الجيش لتأدية الكفاء القتالية، فضلاً عن احراز درجة التطور العلمي والتكنولوجي في النواحي الاستخبارية والامنية والاستعداد باستخدامها وقت الحاجة، بالإضافة الى قدرة الدول على اجراء الاستعراضات العسكري بجميع اشكاله للإعراب عن الاستعداد لخوض الحرب كوسيلة لنيل المكانة والاعتراف بها كقوة عظمى. وهناك شرطان يساعدان الدول على أحراز التفوق العسكري: أولها امتلاك القوة التي لا يمكن تحديها، وثانيهما ابداء عدم الاكتراث بالمخاطر التي تجلبها استخدامات القوة ضد الدول التي تتحدى قوتها وترفض سياساتها وتصر على إيقاع الضرر بمصالحها (Lebow 2008, 499) .

كما أن استخدام القوة المسلحة يتوقف على عدد من العوامل منها: الظروف الدولية وتحديد الغاية من استخدامها فيما إذا كان استخدامها بقصد الدفاع لبواعث سلمية أم العدوان والتوسع. ونظراً لما يترتب على الأعمال العسكرية من أخطار يجب أن تكون الملجأ الأخير فلا يتم استخدامها إلا بعد استنفاذ الأدوات الأخرى والتأكد من أنها لم تعد ملائمة لبلوغ الهدف المنشود، كما يجب أن يأخذ صانعوا السياسة في اعتبارهم أن استخدام القوة العسكرية وسيلة وليس هدف في حد ذاتها. كما يجب أن يعتمد على حساب دقيق لمقدار المقاومة التي تتوقع مواجهتها مع الأخذ في الاعتبار أن الغاية من استخدام القوة هو تحطيم مقاومة العدو وليس القضاء عليه. كذلك اللجوء إلى الوسائل العسكرية يجب أن يسبقه ترجيح النصر لأن ثمن الفشل في الحرب أكبر من ثمن الفشل في نوع آخر من أدوات السياسة. وهكذا فإن عاملي التكلفة والمخاطرة لا يحتمان الالتجاء إلى القوة العسكرية إلا عندما يكون هناك مبرر قوى واستعداد كامل لتحملها، وفي إطار هذه الاعتبارات يبرز اتجاه متزايد يقلل من أهمية القوة العسكرية كأداة فعالة في السياسة الخارجية، فالحرب أضحت لأسباب عديدة لا تمثل الخيار الأساسي أمام صانع القرار حتى في أكثر الدول قوة، وإنما يفضل الى اللجوء الى فرض العقوبات الاقتصادية كالمقاطعة الاقتصادية التي تعد من أقسى أنواع العقوبات الاقتصادية التي تسبب أضرار جسيمة بالمقدرات الاقتصادية للدول وتؤدي الى اجبار العدو على تغير سياسته والانصياع الى إرادة الطرف الاخر. أما النوع الاخر للضغوطات الاقتصادية فتتم عبر استعمال التحكم في نظام حصص المواد المصدرة والمستوردة ورفع التعريفات الجمركية وفرض الحظر، حيث تستغل بعض الدول احتياجات الدول الأخرى للسلع والموارد لتحقيق أهداف سياستها الخارجية منها: فرض الطاعة

السياسية أو زيادة قدراتها على حساب قدرات الدول الأخرى المعادية في خلق أفلاك وتوابع اقتصادية وضمان مصادر الموارد الاقتصادية والأسواق (سليم ١٩٨٩، ٦٢) .

وتعني العقوبات الاقتصادية بانها إجراءات مقيدة للسلوك تفرضها حكومة ضد اخرى بهدف تغير سلوكها وتقييدها ومنعها من الانخراط في بعض الأنشطة التي يراد منع ممارستها. إن العقوبات الاقتصادية تهدف الى وقف التعاملات التجارية والمالية لتحقيق أغراض تتعلق بالسياسة الخارجية والأمنية تتخذها الحكومات والهيئات الدولية من أجل ردع أو معاقبة أو إحراج الحكومات أو الكيانات المعنية لتحقيق لأهداف السياسية. تتخذ العقوبات شكل حظر الأسلحة، وقطع المساعدات الخارجية، وفرض قيود على رأس المال، وتقييد الصادرات والواردات، وتجميد الأرصدة المالية وزيادة التعريفات الجمركية وإلغاء التعاملات التجارية والتصويت السلبي في المؤسسات المالية الدولية، وتخفيض العلاقات الدبلوماسية، ورفض التأشيرات، وحظر السفر، وإلغاء الروابط الجوية، وحظر الائتمان والتمويل والاستثمار، وبشكل عام يمكن القول إن العقوبات التي تفرضها الحكومات تتضمن حظر تصدير منتجات أو مواد معينة إليهم – وحظر تعاملهم مع النظام المالي وحظر دخول الأشخاص إلى الدولة المعنية وبشكل آخر فإنها تعمل على قطع الصلات التي يمكن أن تستفيد عربها المؤسسات والأشخاص المحظورة من الدولة صاحبة القرار (العلا ٢٠٢١، ٢).

كذلك الردع يعد من وسائل القوة الصلبة للتأثير على قناعات الخصم عبر التهديد باستعمال القوة المسلحة مع الاقتران بطرح التسوية الدبلوماسية وهي طريقة لفرض الامر الواقع بعيداً عن استعمال القوة العسكرية المباشرة التي تقوم على توجيه أعمالا عسكرية إلى الخصم في حالة فشل المفاوضات أو أثناء هذه المفاوضات لإكراهه وإجباره على الانصياع لأهداف سياستها الخارجية، كما يدخل في إطار استخدام القوة العسكرية استعراض القوة العسكرية وتحشيد الجيوش لإظهار استعداد الدولة لخوض الحرب عند الضرورة، أي التلويح بالقوة. فالتهديد باستخدام القوة المسلحة ليس مرادفا للحرب إلا بناء على واقعية الاحداث والإعلان الرسمي لبدء الحرب. كما إن التطور الهائل في الأسلحة المعاصرة يثير الارتباك في تحديد ساعة إعلان الحرب نظرا لعنصر المفاجأة في الحروب الحديثة، وهناك حالات كثيرة تلجأ فيها الدول إلى استخدام القوة المسلحة خاصة في عمليات الحصار البحري كأداة للسياسة الخارجية دون اعتراف من حكوماتها بوجود حالة الحرب وبقيت تمثل حالات لاستخدام القوة دون اعلان الحرب، لردع الخصم وهذا ما يتفق مع مفهوم سياسة الردع، حيث يمثل التلويح باستعمال القوة المسلحة الركن الأساسي في مجال تنفيذ سياسة

الردع لتحقيق أهداف السياسة الخارجية التي من خلالها تستطيع الدول تحقيق أهدافها دون خوض غمار الحرب وتكاليفها الباهظة (الفطيسي ٢٠٠٨، ٢١٤).

كما تعد الحرب السرية التي تستعملها الدول مثل: اجراء العمليات المخابراتية والتجسس والتخريب وتهريب السلاح والاغتيالات واحتجاز الرهائن وتلغيم الموانئ واحدة من أدوات القوة الصلبة. فالدول كثيرا ما تلجا إلى وسائل الحرب السرية في تنفيذ سياساتها الخارجية لتجنب مخاطر استخدام القوة المسلحة بشكل مباشر. كما جاء استخدام الحرب السرية بسبب تكاثر الفاعلين الدوليين وتصاعد مظاهر الفوضى الدولية، إذ ينبع هذا السلوك من رغبة الدول الكبرى في تأدية دوراً بارزاً على الساحة الدولية (حتي ١٩٨٥، ١٦٢).

ثالثاً– القوة الذكية: إنَّ الحديث عن أدوات القوة الذكية ووسائلها يقودنا للحديث عن ضرورة الجمع بين أدوات القوة الناعمة ووسائلها وكذلك أدوات القوة الصلبة ووسائلها بتوليفات معينة يقتضيها الموقف لتحقيق الأهداف المرسومة التي تحقق المصالح العليا للدول بطريقتي الاكراه والاقناع (Nye, Joseph 1990, 161).

على الرغم من أهمية القوة الناعمة لكن هذا لا يعني التقليل من أهمية ومركزية القوة الصلبة التي لا يفضل اللجوء اليها إلا عندما لا تستطيع أدوات القوة الناعمة ووسائلها تحقيق الأهداف المطلوبة في الزمن المحدد، ما يجعل من استعمال القوة الصلبة ضرورية حتمية لاسيما حيال المنظمات والجماعات المسلحة التي تتبنى استخدام العنف. لذلك نجد ان القوة الناعمة والصلبة تتداخل أحيان مع بعضها البعض لتحقيق المطلوب. ان الاعتماد على إحداها دون الأخرى لا يعطي القوة الكافية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية وإمكانية الجذب والتأثير في سلوك الاخرين، وعليه تكون القوة الذكية كتلة متكاملة من الأدوات الثقافية والدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والتعاون في المجالات العلمية والتكنولوجية (ناي ٢٠٠٧، ٤٥).

أما ظهور مصطلح القوة الذكية يرجع الى ما بعد أحداث ١١أيلول عام ٢٠٠١ وإعلانها الحرب على الإرهاب بالمفهوم الأمريكي: إلا أن استعمال القوة الذكية في تلك الفترة من قبل الولايات المتحدة الامريكية أدى الى ازدياد عدد المنظمات والمجاميع المسلحة الرافضة والمعادية للسياسية الامريكية لاسيما في منطقة الشرق الأوسط. كما أثار اعلان الحرب على الإرهاب اعتراضات شديدة في الداخل الأمريكي على نتائج تلك السياسة. ومما زاد من فشل تلك السياسة الامريكية بروز اقطاب منافسة لسياسة الولايات المتحدة الامريكية في تلك الفترة، بسبب انشغالها

بالحرب على أفغانستان والعراق، الامر الذي منح هذه الأقطاب فرصة الصعود والقدرة على المنافسة للسياسة الامريكية التي غاب عنها العمل ضمن استراتيجية محددة للتعامل مع هذه الأقطاب المنافسة ، ونتيجة لهذه الأسباب بات واضحاً إن التحول الاستراتيجي نحو استعمال القوة الذكية أصبح ضرورة استراتيجية ملحةً لمعالجة الإخفاقات الأمريكية عالمياً (Finn 2003, 15-20).

المبحث الثاني: توظيف الثوابت الجغرافية في سياسات الدول الخارجية (الإقليم والموقع والحدود)

أبرز الثوابت الجغرافية المؤثرة على سياسات الدول الخارجية (المقومات الجغرافية) التي تشمل: الإقليم بكل خصائصه، فهو المكملة لأركان الدولة ووجودها الفعلي والقانوني، حيث تمارس الحكومة داخل الإقليم كامل صلاحياتها واختصاصاتها على المقيمين فيه من مواطنين ورعايا الدول الأخرى بهدف إخضاعهم لسلطتها. كما يعد موقع الاقليم الذي يقصد به الحدود الفعلية والقانونية للإقليم على اليابسة (القارات) والمياه (الأنهار والبحار والمحيطات) والفضاء المتمثل بـ (خطوط الطول والعرض) من أهم خصائص الإقليم بالغة الاهمية. أن موقع الإقليم الاستراتيجي لأية دولة يوفر لها فرصة تعميق علاقاتها مع الدول الأخرى، لاسيما في المجالات الاقتصادية والمبادلات التجارية والمجالات العسكرية على أساس المصالح المشتركة التي تنسجم مع مصالح تلك الدول وحاجتها لذلك الموقع الاستراتيجي.. فأقاليم الدول تختلف من ناحية الموقع ووفرة الموارد وسعت المساحة القابلة للزراعة والجوار القريب. فالموقع بالقرب من البحار والمحيطيات يمنح الدول مكانة مناسبة ويمكنها من تأدية دور مهم في النظام الإقليمي والدولي ويمنح شعوبها فرص الاختلاط بالشعوب الأخرى وكسب الثقافة المتنوعة والرفاهية الاقتصادية وممارسة التجارة، حيث أقامت الحكومات الموانئ بهدف ازدهار التجارة واستغلال الثروات واعداد الفائض منها للتصدير عبر الاتصال بالعالم الخارجي، الامر الذي جعلها تتمتع بقوة أكبر نتيجة توظيف مقوماتها الجغرافية بالشكل الأمثل (Kaplan 2012, 63).

إنَّ حدود إقليم الدولة التي تشترك بها مع الدول الأخرى والمعترف بها من قبل جميع الاطراف ضمن اتفاقيات دولية، فإنها توجب على الدولة جوار مع الدول الأخرى بغض النظر عن رغبة جميع الأطراف أو مصالحها. فالطبيعة فرضت تقسيماتها على الدول (الحدود الطبيعية) كما فرضت الدول العظمى لاسيما المنتصرة في الحربين العالميتين على الدول

تقسيمات مصطنعة تبعاً لمصالحها (الشمري ٢٠١٧، ٢٨٢) . سنركز على دور وأهمية توظيف هذه المقومات في تنفيذ سياسات الدول الخارجية بما يعزز مكاناتها الدولية ويحقق مصالحها.

المطلب الأول: إقليم الدولة: يقصد بالاقليم المساحة التي تضم جميع أراضي الدولة داخل حدودها المعترف بها دولياً لاسيما من قبل جوارها القريب من الدول، ويؤكد علماء الجغرافيا السياسية على أهمية سعة المساحة ذات الموارد الطبيعية ويعدوها من العوامل الحاسمة في تحقيق أهداف سياسات الدول الخارجية. فالمساحة الكبيرة تعطي الدولة ميزات مهمة على المستوى الاقتصادي والعسكري في دعم النشاطات السياسية للدولة وتجعل لها دور ومكانة لدى الدول مقارنة مع الدول صغيرة الحجم أو ما تعرف بالدول القزمية. ولكي يتم توظيف مساحة الإقليم بشكل جيد يجب أن تقوم الحكومة بمهامها في توفر ما يلزم لاستغلال ما تحتويه هذه المساحة من الثروات والخيرات لتحصل الدولة على مركز متقدم بين دول العالم. إن زيادة نسبة الأراضي المزروعة الى حجم السكان تشارك في تحسين القدرة الاقتصادية للدولة، لاسيما اذا ما وصلت الدولة الى الاكتفاء الذاتي من الزراعة، فكلما زادت الأراضيً المزروعة أعطت مؤشرا على قوة اقتصاد الدولة. كما يعتبر في هذا الجانب الطبيعة الجغرافية للاقليم فيما إذا كانت صحراوية أو جبلية، فأنها تؤثر في سهولة أو صعوبة عملية نقل المنتجات داخل الدولة وخارجها، كما أن وجود بنية تحتية صالحة يتوفر فيها طرق مواصلات ومطارات وسكك حديد وبناء الموانئ وتوفير شبكة نقل حديثة ومتطورة على سطح الأرض تساهم بشكل كبير في سهولة نقل هذه المنتجات والاستفادة منها في سد حاجات الداخل وتصدير الفائض عن الحاجة الى الخارج (السلام ١٩٩٨، ٨٥)

أن لمساحة إقليم الدولة وطبيعة حدودها انعكاسات مباشرة على أمنها القومي واستقرار نظامها السياسي. أما الدولة صغيرة المساحة عادة ما تفتقر إلى العمق الاستراتيجي لحماية أمنها القومي، مما يجعل امنها القومي عرضة للأخطار والتهديدات الأمنية الخارجية، الأمر الذي يمنعها من الرد على السلوكيات الخارجية التي يمكن أن تثير خلافات ونزاعات مع جوارها. فقد أثبتت الوقائع التاريخية أن الدول شاسعة المساحة يصعب هزيمتها عسكريا أو تدمير مقوماتها الاقتصادية ودفاعاتها العسكرية، مثلما حدث لألمانيا أثناء محاولتها غزو الاراضي السوفياتي أثناء الحرب العالمية الثانية. فحجم إقليم الدولة يساهم بشكل مباشر في رسم وتحقيق أهداف السياسة الخارجية (عرفات ٢٠٠٤، ٢٢١)

إن سعة الإقليم له دور في وفرة الموارد المادية والبشرية المرتبطة بالزراعة والصناعات وتصدير الفائض من هذه المنتجات لأنشاء علاقات تجارية بين الدول ذات المصالح المتبادلة عبر عقد اتفاقيات تجارية تعزيزاً لعلاقاتها الاقتصادية (توفيق ٢٠٠٤، ١٤٥) .

كما إنَّ اتساع الإقليم كان وراء زيادة الثراء الاقتصادي للدول والسبب في انتهاج سياسة داخلية يتحقق فيها الاستقرار السياسي ورفع المستوى المعاشي المطلوب لشعبها. ويبقى الاهم توظيف الموارد الاقتصادية في الانفاق العسكري لتحسين القدرات العسكرية لدعم السياسة الخارجية والمجالات السياسية التي سوف تنعكس على أدوار الدول ومكاناتها في النظام الدولي (دغبار ٢٠٠٧، ٢٥).

كما ينظر إلى الثراء الاقتصادي على أنه مؤشر لنفوذ الدول في النظام الدولي، حيث يمكن الدول بتحقيق أعلي مستويات الدخل القومي وينظر إلى الدول التي لم تحقق مستويات عالية من التنمية الاقتصادية على أنها لازالت دول متخلفة. إنَّ الثراء الاقتصادي للدول ممثل في زيادة إنتاجها الزراعي والصناعي اهم روافد دخلها القومي يمكن تحويله إلى قوة كبيرة من الناحية العسكرية. فالدول التي تنجح في خلق قاعدة متينة للصناعات يمكنها أن تحول هذه الصناعات في وقت الضرورة إلى إنتاج المعدات الحربية لدعم مؤسساتها العسكرية، ومن هنا يصبح من الصعوبة في كثير من الأحيان أن نحصر آثار الثراء الاقتصادي في جانب محدد، وانما ينسحب الى ركائز قوة الدولة في مختلف مجالات تنفيذ السياسات العامة للدول في البيئتين الداخلية والخارجية (عليوة ٢٠٠٠، ٧٧) .

أما في حالة الدول القزمية (صغيرة الإقليم) فانها غالباً ما تعاني من شحة الموارد المادية والبشرية وتكون سياستها الخارجية ضعيفة وواقعة تحت تأثير الدول الكبرى (طشطوش ٢٠١٨، ١١٨) .

لذلك يمكن القول بأن الدور والمكانة للدول يعتمد بشكل كبير على توظيف الموارد الاقتصادية في تطوير القدرات العسكرية لدعم سياسات الدول الخارجية، كذلك يمارس صناع القرار السياسية النفعية في توظيف الثراء الاقتصادي عبر تقديم مساعدات للدول المؤيدة لسياساتها ومعاقبة الدول الرافضة لمصالحها (الدويكات ٢٠١١، ١٠١) .

المساحة الواسعة تعطي للدولة أهمية أمنية وعمقاً إستراتيجياً لحماية مدنها الرئيسية والمراكز الصناعية الهامة في البلاد، كما يتاح للدول إمكانية المناورة في القتال واعادة التنظيم لقواتها في حالة مواجهة القوات الغازية واجبارها على التراجع لترتيب صفوفها. أما من الناحية الزراعة

فإن اتساع المساحة تؤدي إلى تنوع المناخ وأحوال الطقس فيها وبالتالي ينعكس على إنتاجها الزراعي وتنوع المحاصيل الزراعية، مما يساعد الدول على الاكتفاء الذاتي إذا ما تم استغلال المساحة بشكل صحيح (الدويكات ٢٠١١، ١٠٣).

المطلب الثاني: موقع إقليم الدولة: أشارت العديد من النظريات الى أهمية موقع إقليم الدولة ومنها نظرية قلب العالم التي وضعها الاستراتيجي (ماكيندر) عام 1904 وأسماها (جزيرة العالم) ووضع لها محور ارتكاز أسماه قلب الأرض الذي يمتد من (حوض الفولجا غرباً إلى سيبيريا شرقاً وإيران جنوباً)، وقد قدرت مساحة جزيرة العالم بحوالي 21 مليون ميل ويحيطها اطار خارجي يضم كل من بريطانيا وكندا وأمريكا وجنوب أفريقيا واستراليا واليابان كاطار للقوة البحرية العالمية التي تتمتع بحرية الملاحة على أوسع نطاق في المحيطات العالمية (حمدان ١٩٨٣، ٢١٤).

كما أشارت الى ذلك نظرية القوة البحرية لـ (ماهان) التي اعتبرت الدول التي تطل على البحار العالمية لها الاسبقية في السيادة العالمية المرتبطة بخطوط الملاحة الدولية ومدى امتداد الإقليم البحري الذي يعزز قدرة الدول على تبني سياسات خارجية مؤثرة وفاعلة في النظام الدولي عبر بناء الموانئ والاساطيل البحرية. كما أكد الجنرال (كارل هاوسهوفر) على أهمية الموقع الجغرافي بما يتمتع به من تأثيرات كبيرة على نشاطات الدول الخارجية لاسيما في المجالات الأمنية والاقتصادية، وقد أكد العديد من الجغرافيين والسياسيين اليوم ذلك الاتجاه مع ضرورة إدراك قيمة الموقع الفعلية إدراكاً مرناً يأخذ بنظر الاعتبار جملة المتغيرات المؤثرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في هذه القيمة. فمتغيرات عالم اليوم تأكد على مصداقية جميع تلك الآراء في بروز أهمية الموقع وتأثيراته في السياسة الخارجية وصنفت الدول حسب مواقعها الجغرافية ومن ثم استدراك آثاره الفعلية على حركة السياسية الخارجية، وقد أشاروا هؤلاء المنظرين وحسب مواقع الدول على الخارطة الجغرافية الى ثلاث أنواع من الدول: دول برية أو بحرية، أو برية – بحرية في آن واحد. وإن التباين في الموقع له تأثيرات مختلف في نوعية إدراك صانع القيادة لإيجابيات موقع دولته وسلبياته في قوة وضعف دور ومكانة الدول. إن الموقع الجغرافي المتميز ساعد على قيام الحضارات والامبراطوريات الكبرى التي نشأت في المناطق المعتدلة بالقرب من الأنهار والبحار العالمية المؤدية الى الاتصال بخطوط الملاحة الدول للمحيطات التي تشكل عصب الحياة لأية حضارة، حيث نلاحظ بأن الحضارات الكبرى قد نشأت وازدهرت في ظل مناطق غنية بالأنهار مثل وادي النيل وأراضي ما بين النهرين، إضافة إلى سهولة أراضي تلك

المناطق لتكون أكثر اتصالاً بالعالم وتتمتع بعلاقات اقتصادية تزدهر فيها التجارة مع الدول الأخرى. وقد تنبهت الدول إلى مثل هذا الموضوع فحاولت باستمرار السيطرة على البحار من أجل استمرار تجارتها وبالتالي انعكاس ذلك على اقتصادياتها وازدهار تجارتها ومكانتها الدولية. ولعل دراسات وأبحاث المؤرخ الأمريكي (الفرد ماهان) التي ربطت بين قوة الدولة وموقعها على البحر هي من اهم الدراسات في هذا المجال. فقد بين (ماهان) أهمية السيطرة على البحر والانفتاح عليه في تشكيل قوة الدولة، ويرى إن السيطرة على البحر والممرات البحرية ذات الأهمية الاستراتيجية هو عامل حسم لمراكز الدول العظمى (السماك ١٩٩٣، ٤٥).

ومن الناحية الأمنية يؤثر الموقع البحري في نوع الدفاع الذي تعتمده الدول، إذ ينسحب هذا الامر كذلك على اتباع سياسة الأمنية محكمة ومن ضمنها السياسة الدفاعية المتعلقة ببناء الأساطيل الحربية، في حين أن الدول القارية تركز على إعداد الجيوش وتجهيزها بكافة الأسلحة لتجاوز النقص في الاساطيل البحرية بالغة الأثر في حفظ الامن القومي للدول (وهيب ٢٠٠٢، ٢٤).

فالدول الحبيسة (القارية) التي لا تمتلك اطلالة على البحار المفتوحة على خطوط الملاحة الدولية، منشرة في قارات: آسيا وأوروبا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية وصل عدد هذه الدول إلى (٤٤) دولة، منها ١٦ دولة في أفريقيا وحدها والبقية موزعة على القارات الاخرى. إن هذه الظاهرة سببتها تقسيمات الإمبراطوريات ذات المنهج الاستعماري، فضلاً عن تقسيمات الطبيعية بما فيها من حواجز طبيعية كالجبال والبحار والمحيطات والصحاري. إن الدول الحبيسة تعاني من آثار هذه الظاهرة وإن خفف منها التطور والتقدم التكنولوجي في مجال وسائل النقل والاتصال بين جميع دول العالم. إلا إن صعوبة تصدير المنتجات واستيراد الاحتياجات وحرمان هذه الدول من امتلاك تقنية صناعة البواخر التجارية والسفن الحربية لازال قائما ليومنا هذا. إن عدم وجود منفذ بحري يربط الدول الحبيسة بالبحار المفتوحة على المحيطات وخطوط الملاحة الدولية تحدي لا يمكن تجاوزه آثاره السلبية بسهولة. إنَّ الموقع البري الحبيس يرتب على دوله جملة من السلبيات، فمن جهة بات معروفاً أن الدول الحبيسة (القارية) هي دول تعتمد بالضرورة على موانئ الدولة أو الدول) الساحلية المجاورة لأغراض التصدير والاستيراد. ومثل هذه الاعتمادية على الدولة أو (الدول) الساحلية تبرز آثارها في أوقات الأزمات في تصاعد التأثير السياسي في سلوك الدولة القارية. ويتم ذلك عادة عبر تنفيذ مجموعة متنوعة من الضغوط السياسية اتجاهها، كالخنق والتضييق والقطع الجغرافي أو حتى فرض الحصار واحكام الطوق. ولتجنب هذه التحيات،

عمدت العديد من الدول القارية إلى: تبني سياسة تطور علاقات الصداقة مع الدول الساحلية المجاورة أو اتباع سياسة الحياد لتجنب الدخول في الصراعات الدولية. كما تفضل الدول الحبيسة الدخول في التحالفات مع الدول المجاورة ذات المواقع الاستراتيجية، فضلا عن اعتماد سياسة المنافذ المتعددة التي تعد الأكثر جدوى وواقعية من السياسات الأخرى، على اعتبار اذا غلق أحد المنافذ يمكن الاستفادة من المنافذ الأخرى (السلام ٢٠١٩، ٣).

المطلب الثالث: الجوار القريب: للدول حدود ثابتة ومسجلة في الأمم المتحدة بموجب اتفاقيات ومعاهدات دولية. إلا في حالة الحدود المتنازع عليها بين الدول فهي تحتاج الى عملية ترسيم الحدود من جديد لتسوية الخلافات الحدودية وهذه الحدود تمتاز بصفة الثبات والديمومة ولا يجوز المساس بها أو تعديلها إلا بموافقة الأطراف المعنية. وعملية الترسيم عملية فنية بحتة تقوم بها جهات متخصصة يتم اختيارها باتفاق الأطراف ذات العلاقة بشكل مباشر منها: اللجان التدقيقية والتحكيمية التي تصدر قراراتها على أساس الوثائق والسندات القانونية والخرائط المعلنة والمسجلة في المنظمات الدولية واعتراف الأطراف المتنازعة بالترسيم الجديد لإضفاء طابع الثبات والاستمرارية وإقرار الواقع الملموس على الأرض. أنَّ التعديل على الحدود يجب أن ينال رضى الأطراف المعنية ولا يكون ذلك إلا من خلال ما يطلق عليه فقهاء القانون الدولي بعملية الترسيم التي تقوم بها خبراء بهذا الشأن تضمهم في الغالب لجان ترسيم دولية يستخدم أحدث التقنيات وتكتفي الأطراف المعنية بالإشراف على أعمال هذه اللجان. وأحياناً تواجه اللجان التي أوكل إليها القيام بعملية الترسيم صعوبات طبوغرافية أو ديموغرافية تجعل من العسير إتمام عملية الترسيم إلا بعد إدخال التعديلات الضرورية على خط الحدود المزمع ترسيمه. فإذا تمت العملية على النحو الذي يتفق أو ينسجم مع إرادة الأطراف ذات العلاقة كانت صحيحة ونافذة وتتمتع بقيمة قانونية وتصبح الحدود ثابتة ونهائية ولا يمكن تعديلها بعد ذلك إلا باتفاقيات جديدة (Sharma 1989, 12).

إن انعكاسات عملية الترسيم تبرز في انهاء الكثير من المنازعات الحدودية وبالتالي تفادي نشوب النزاعات التي غالباً ما تتطور إلى حروب مسلحة نتائجها إزهاق الأرواح وتبديد الثروات والأموال. كما أن الالتزام بالقواعد والاحكام القانونية سوف تساعد على تنظم عملية الترسيم وإتمامها بالدقة المطلوبة وبما يجعلها مقبولة من قبل الدول المعنية بحيث تصبح عاملا مهما في تحقيق الاستقرار في علاقات تلك الدول وانهاء الخلافات التي يمكن أن تعكر صفو العلاقات بين

البلدان المتجاورة. كما إن عملية ترسيم الحدود البحرية لا تقل أهمية عن سابقتها وتحكمها قواعد القانون الدولي للبحار وتقوم على اظهار العلامات الحدودية المادية التي تدل على الحدود البحرية (إبراهيم ١٩٩٥، ٣٦).

وبعد ثبات الحدود يأتي الحديث عن الجوار القريب الذي لا يمكن تغيره سواء كان سلوك هذه الدول يتميز بحسن الجوار أو سوء الجوار. إذن، الدول مجبرة على الجوار وليست حرة باختيار جيرانها وانما محكومة بتقسيمات وضعتها الدول الكبرى وصادقت عليها الأمم المتحدة على اعتراف جميع الدول وأصبحت أمر واقع على جميع الدول القبول به والتعايش مع جيرانها. من هنا أصبح لزاماً على دول الجوار التعايش مع هذا الواقع الجغرافي الذي أصبح أمر واقع ودائم. ان الاساس في علاقات الدول هو حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتسوية الخلافات بالطرق السلمية على أساس ضمان حقوق الأطراف المتنازعة (كابالن ٢٠١٥، ٥١).

والجوار القريب من الحقائق المؤثرة في سياسات الدول الخارجية، لاسيما في الجوانب الأمنية والاقتصادية، إذ تتضارب الآراء بين اتجاهين: الأول يؤكد أن القرب الجغرافي يؤدي إلى تغذية نقاط الاختلاف بسبب التنافس الشديد الذي يجعل من الجوار القريب سبب لإحداث المشاكل وخلق التحديات والصراعات لبعضها البعض. أما الاتجاه الثاني فيذهب إلى العكس ويرى أن الجوار القريب يدفع إلى التعاون بدلاً من التنافس المؤدي غالباً إلى الصراع. والوقائع الدولية تشير الى أن كلا الاتجاهين ممكنان التحقيق بالاعتماد على طبيعة العلاقة التي تربط بين الدول المتجاورة ومدى انعكاساتها على سلوك كل منها حيال الأخريات من الدول. فالعلاقات بين الدول المتجاورة عندما يغلب عليها تقاطع المصالح تتميز بالصراع ويصبح الجوار القريب مدخل لتبادل الاتهامات والعداء بين الدول المتجاورة والحذر الشديد فلا تتوانى هذه الدول عن بناء قوة عسكرية ضخمة لأغراض الردع وحتى الاعتداء والهجوم. والعكس صحيح كذلك عندما تتميز العلاقات بين الدول المتجاورة بانسجام المصالح والتوافق الإيديولوجي والتوازن الاستراتيجي والاحترام المتبادل وحسن الجوار يصبح الجوار القريب عاملاً مساعداً للتعاون والتكامل الاقليمي في المجالات المتعددة. فالعلاقة عندما تتسم بخصائص التعاون ويتحقق التكامل الإقليمي يصبح الجوار القريب عاملاً دافعاً نحو بناء علاقة يسودها حسن الجوار والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة. وانطلاقاً من هذه الرؤية للعلاقات بين الدول المتجاورة التي تجمع في واقعها بين الصراع والتعاون، بنسب مختلفة يستدعي الجوار القريب من الدول المتجاورة انسجام المصالح واعتماد كفاءة دبلوماسية لتسوية الخلافات والأزمات بالطرق السلمية من أجل بناء علاقات

متوازنة ثم توطيدها لضمان الحد الأدنى من المصالح المشتركة على الأقل في مرحلة معينة ثم الارتقاء بها تدريجياً في أوقات لاحقة إلى آفاق أوسع تحقيقاً للمصالح العليا المشتركة. ولا يقتصر تأثير الجوار القريب على العلاقات الايجابية بين الدول فحسب، وإنما يشمل ارتباط دولة واحدة بعلاقات مختلفة المضمون مع العديد من الدول المجاورة لها وفي آن واحد. فالجوار القريب إذن، يشمل الأعداء والأصدقاء الذين يرتب على مجاورتهم أنماط سلوكية تمس السياسية الخارجية باتجاهات مختلفة، فأنَّه يمكن القول أن الابتعاد عن الأعداء الفعليين والمحتملين يتيح للدول مجال للحركة السياسية الخارجية أرحب واوسع (الرمضاني ١٩٩٢، ١٦٣).

والجدير بالذكر أن المقومات الجغرافية هي الأكثر ثبات من غيرها بحيث لا تتأثر بالتحولات أو التغييرات الإقليمية أو الدولية إلا في حالات أصبحتا نادرة في الوقت الحاضر يمكننا تحديدها بالتالي:

أولاً- الاحتلال: يتسبب الاحتلال عادةً في إخضاع إقليم دولة لدولة أخرى كلياً أو جزئياً بالقوة وغالبا ما يتم ضم ذلك الإقليم الى أراضي الدولة المحتلة. ويكون الاحتلال عادة بعد انتهاء الأعمال الحربية. ويتم بإعلان من جانب الدولة الغازية بضم الإقليم المحتل. ويبلغ الإعلان إلى كل الدول بالطرق الدبلوماسية لكسب الاعتراف بالضمّ. لكن هذه السياسة أصبحت غير مألوفة وأكدَّ ذلك ميثاق الأمم المتحدة. ويعدّ الفقهاء القانونيون الاحتلال عدواناً مستمراً وتالياً لجريمة حرب دولية. ولأن الغزو أصبح باطلاً فلا يجوز الاعتراف به، والشواهد القانونية والوقائع الدولية كثيرة. فقد اعتبرت عصبة الأمم احتلال إقليم (منشوريا) من قبل اليابان وضمها إلى أراضيها عام ١٩٣٢، عملاً باطلاً لا يجوز الاعتراف به (شكري بلا تاريخ، ٢٦٢) .

ثانياً- إقامة الوحدة بين أكثر من دولة: إنَّ إقامة الوحدة بين أكثر من دولة تؤدي الى ذوبان جميع الدول في إطار دولة واحدة تسمى (الدولة الاتحادية) يتحقق فيها: المصلحة العليا والمبادئ التي يؤمن بها جميع الأعضاء المنضمة وتحدد صلاحيات جميع مؤسسات دولة الاتحاد وصناع قراراتها ضمن قواعد دستورية محددة، كما ينبغي أن يتحقق فيها **الاندماج الاقتصادي الذي** يهيئ الظروف لتكوين الأسواق المشتركة ويتم ذلك بوسائل ومظاهر عديدة مثل توحيد التشريعات الضريبية والجمركية وإزالة كل العوائق التي تحول دون التدفق الحر للسلع والخدمات ، كما يتحقق الانسياب في حركة العمل ورأس المال بين مختلف مناطق السوق. ويتحقق ايضاً في الدولة الاتحادية **الاندماج الاجتماعي** الذي يتحقق عبره عملية نقل الولاءات القومية من مستوى الدولة إلى مستوى فوق الدولة وتنمية الاتجاهات فوق القومية، أي خلق الوعي

فوق القومي. أما الاندماج السياسي يقصد به عملية إدماج بعض المؤسسات السياسية المتماثلة ونقل مهامها إلى أجهزة الدولة الاتحادية لتحقيق التكامل السياسي الذي لا يعني بالضرورة إلغاء الحكومات الوطنية وإنما يقتصر على نقل سلطاتها في بعض المجالات، كما في نموذج الوحدة الفيديرالية الكاملة فإنه لا توجد حاجة إلى مباشرة السيادة الكاملة على جميع السياسات العامة الداخلية والخارجية للولايات التي انضمت لتحقيق الاتحاد. **وفي الدولة الاتحادية يتحقق الاندماج الأمني ايضاً** عبر عملية الترتيبات الأمنية الجماعية وتبنى على أساس اتفاق الدول الأطراف في الاتحاد على اتخاذ القرارات المتعلقة بأمنها القومي بأسلوب التخطيط والتنفيذ و القيادة المشتركة ويكون التكامل الأمني اكثر الحاحاً في ظروف الأزمات وتفاقم التهديدات والأخطار المشتركة (هاس ٢٠١٧).

ويوجد تشابه في إقامة الوحدة بين أكثر من دولة وتحول شكل الدولة البسيطة الى دولة مركبة بواسطة الاتحاد الفيدرالي نتيجة اتحاد الولايات أو الاقاليم في إطار دستوري يتحدد فيه الصلاحيات والوظائف الجديدة للأقاليم التي يصبح لها صلاحيات حكم متفاوتة الدرجة. وضمن هذا الاتحاد تتشكل بنية حكومية مركزية جديدة عبر تصميم دستوري يساعد في تشكيل نظام قانوني مشترك يدفع بعملية التكامل من خلال التشريعات والصلاحيات إلى مختلف القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومن أمثلة ذلك (الولايات المتحدة الأمريكية، الامارات العربية المتحدة، سويسرا وألمانيا الاتحادية. أما أسباب اختيار الاتحاد الفدرالي يعود الى الوحدة القومية القائمة على أساس وحدة اللغة والتاريخ، أو أن بينهما مصالح مشتركة، اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية يسمح لكل ولاية (دولة) بالمحافظة على قدر من استقلاليتها الذاتية مع الاشتراك في سلطات الدولة الجديدة (القيلي ٢٠١٦، ٤٦)

ثالثا- تفكك أقاليم الدولة الواحدة: قد تتفكك أقاليم الدولة البسيطة الى جمهوريات مستقلة، بسبب معاناة سكانها من مشاكل اجتماعية سببها اختلاف اللغة والثقافات والأديان والمذاهب والاثنيات، وقد تكون مشاكل سياسية تتمخض عن ازمات سياسية ناتجة عن التهميش والايثار بالسلطة، أو يحدث التفكك بسبب مشاكل اقتصادية مثل: البطالة وقلة دخل الفرد المؤدية الى الفقر أو قد تكون كل الأسباب التي ذكرت تحدث مجتمعة مرة واحدة وفي آن واحد يتغير شكل الدولة ومعالم إقليمها. في هذه الظروف تلجأ أقاليم هذه الدولة الى المطالبة بالاستقلال عن الحكومة المركزية لتتحول الدولة الموحدة إلى عدة جمهوريات مستقلة، كما حدث في تفكك جمهوريا الاتحاد السوفيتي واليوغسلافي (جمال ٢٠٢٢) .

الخاتمة:

كل ما تقدم ذكره في بحثنا هذا يؤكد بأنَّ سياسات الدول الخارجية تخضع للتغيير تبعاً للتحولات الإقليمية والدولية التي تفوق إمكانيات وتوقعات الدول، الأمر الذي يلزمها بتغير استراتيجياتها لمواجهة سلبيات تلك التحولات أو الاستفادة من إيجابيّاتها. كما تم التوصل الى مبدأ تبعية أهداف الدول للوسائل وقدراتها على توظيف المقومات المتاحة لديها ضمن خطة معدة لذلك الغرض في إطار زمني محدد. كما اعتبر حفظ الامن القومي أهم أهداف السياسات الخارجية للدول والتي تواجه تحديات مستمرة في أحيان كثيرة عند تحقيق ذلك الهدف أو الحفاظ عليه. والجزء الأكبر من تلك التحديات تتعلق بطموحات الدول غير المشروعة في الهيمنة، مما يفرض على الدول المستهدفة الدقة والمهنية لمواجهتها وتجاوز آثارها. كما اعتبرت المقومات الجغرافية عوامل ساندة لتنفيذ سياسات الدول الخارجية إذا ما تم توظيف خصائصها الاستراتيجية مثل الموقع المتميز والجوار القريب. والمسلم به أن المقومات الجغرافية تتميز بالثبات النسبي، مما تفرض على الدول المتجاورة بناء علاقات حسن الجوار واحترام المصالح المشتركة، فيصبح الجوار القريب عاملاً مساعداً للتعاون والتكامل الإقليمي وعاملاً دافعاً نحو تعميق العلاقات القائمة على المصالح المشتركة، وإلا يصبح الجوار القريب مدخل لتبادل الاتهامات والمواجهات والصراعات وعند ذلك تدخل هذه الدول في سباق التسلح وبناء قوة عسكرية لأغراض الردع أو الاعتداء والهجوم، مما تضد اقتصادياتها وتتسبب في تعطيل التنمية الشاملة في جميع تلك الدول. والخلاصة تبين أن الجوار القريب يشمل الأعداء والأصدقاء الذين يرتب على مجاورتهم أنماط سلوكية ترتبط بسياسية الدول الخارجية باتجاهات مختلفة، وأنَّ اتباع قواعد القانون الدولي ضد الأعداء الفعليين والمحتملين يتيح للدول مجالات للحركة السياسية الخارجية بشكل أرحب واوسع، كما يقترح الباحث تعميق العلاقات الدبلوماسية بين الدول المتجاورة عبر عقد اتفاقيات تمتد الى مختلف المجالات لضمان توطيد العلاقات ونبذ الصراعات واعتماد الطرق الدبلوماسية في تسوية أية خلافات وأزمات تحدث بين دول الجوار بالطرق السلمية، لضمان الحد الأدنى من المصالح المشتركة في تلك المرحلة ثم الارتقاء بها تدريجياً في أوقات لاحقة إلى آفاق أوسع لتجاوز آثار الازمات.

نستنتج من كل ما سبق في بحثنا هذا ما يلي:

١- إنَّ جميع نشاطات السياسات الخارجية للدول معرضة للتغيرات، لاسيما الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها وطرق استعمالها.

٢-إنَّ المقومات الجغرافية هي الأكثر ثبات وتأثير في سياسات الدول الخارجية، لاسيما: الموقع والجوار وإقليم الدولة.

٣-إنَّ إطلاق ودعم سياسات الدول الخارجية يبدأ من داخل الدول بتوظيف جميع مقوماتها في المجالات المعنية وحسب الحاجة.

المصادر باللغة العربية

١. إبراهيم، علي. ١٩٩٥. *النظرية العامة للحدود الدولية*. القاهرة: دار النهضة العربية.

٢. ادريس، محمد السعيد. ٢٠٠١. *تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية*. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

٣. الأقداحي، هشام محمود. ٢٠١٠. *مشكلات التنمية والتخطيط في التجمعات الجديدة والمستحدثة*. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

٤. الحميد، عبد المطلب عبد. ٢٠٠٢. *السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة*. القاهرة: الانجلو المصرية.

٥. الدويكات، قاسم. ٢٠١١. *الجغرافية السياسية*. عمان: منشورات مركز الكتاب الأكاديمي.

٦. الدويكات، قاسم. ١٩٩٦. *القوة السكانية للدولة*. المجلد العدد ٨٨٢. عمان: مجلة الأقصى.

٧. الحمش، منير. ٢٠١٧. *مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين*. القاهرة: الانجلو المصرية.

٨. أمستيوز، مارك. ٢٠١٠. *قواعد اللعبة، ترجمة: قسم الترجمة بدار الفاروق*. القاهرة: دار الفاروق للاستثمارات الثقافية.

٩. الرمضاني، مازن إسماعيل. ١٩٩٢. "السياسة الخارجية: دراسة نظرية." *جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية* ص١٦٣.

١٠. السلام، محمد حسن عبد. ٢٠١٩. "الموقع الحبيس ومشكلاته الجيوبوليتيكية،." *جامعة المنصورة: شعبة البحوث الجغرافية* ص ٣.

١١. السلام، محمد عبد. ١٩٩٨. *الأمن الغذائي للوطن العربي، عالم المعرفة*. المجلد العدد ٢٣. الكويت.

١٢. السماك، محمد أزهر. ١٩٩٣. "الجغرافية السياسية الحديثة." *جامعة الموصل-كلية العلوم السياسية* ص٤٥.

١٣. السيد، يسين. ٢٠٠٢. *العالمية والعولمة*. القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

١٤. الشمري، ظاهر عبد الزهرة الربيعي وثناء إبراهيم فاضل. ٢٠١٧. "الموقع الجغرافي الروسي وجيوبولتيكية قاعدة طرطوس." *مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية* المجلد(٤٢) (العدد (٦)): ص٢٨٢.

١٥. العلا، عبد المجيد أبو. ٢٠٢١. *تزايد توظيف العقوبات في العالقات الدولية*. القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
١٦. الفطيسي، محمد بن سعيد. ٢٠٠٨. ، *المفاجأة الروسية*. عمان: مؤسسة الصوت العربي للنشر والتوزيع.
١٧. القيلي، معين يحيى. ٢٠١٦. *إشكالية تطبيق الفيدرالية في النظم العربية: دراسة حالة اليمن*. القاهرة: معهد البحوث والدارسات العربية.
١٨. الكيلاني، هيثم. ٢٠٠٤. *الأمن القومي العربي والتحديات التي تواجهه*. المجلد العدد ٢٠. دمشق: مجلة الفكر السياسي.
١٩. إينوماتا، تادانوري. ٢٠١٢. *التخطيط الاستراتيجي في منظومة الأمم المتحدة*. جنيف: وحدة التفتيش المشتركة.
٢٠. بدور جمال. ٢٠٢٢. *التكامل والاندماج الدولي*. ٢٠ ١٠. https://political-encyclopedia.org/.
٢١. توفيق، سعد حقي. ٢٠٠٤. "مبادئ العلاقات الدولية." *جامعة بغداد –كلية العلوم السياسية* ص ١٤٥.
٢٢. حمدان، جمال .١٩٨٣ .*إستراتيجية الاستعمار والتحرير* .القاهرة: دار الشروق.
٢٣. حتي، نصيف يوسف. ١٩٨٥. *النظرية في العلاقات الدولية*. بيروت: دار الكتاب العربي.
٢٤. حداد، ريمون. ٢٠٠٠. *العلاقات الدولية*. بيروت: دار الحقيقة.
٢٥. حسين، غازي فيصل. ٢٠١٤. *التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث*. عمان: دار الراية.
٢٦. دغبار، عبدالحميد. ٢٠٠٧. *تسوية المنازعات الاقليمية العربية بالطرق السلمية في اطار ميثاق جامعة الدول العربية*. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
٢٧. زامل ، يوسف عناد ؛ رسن، عامر عبد. ٢٠١٠. *الامن الوطني بحث تحليلي في علم الاجتماع*. المجلد العدد الرابع. لاراك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية.
٢٨. سالم، زهير. ٢٠٠٧. مفهوم الامن القومي. لندن: مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية.
٢٩. ستيت، فؤاد أبو. ٢٠٠٤. *التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة*. بيروت: الدار المصرية–اللبنانية بيروت.
٣٠. سلامة، رمزي علي إبراهيم. ١٩٩١. *اقتصاديات التنمية*. الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر.
٣١. سليم، محمد السيد. ١٩٨٩. *تحليل السياسة الخارجية*. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية.
٣٢. شكري، محمد عزيز. بلا تاريخ. *كسب الإقليم في القانون الدولي*. arab-ency.com.sy.
٣٣. شوقي، ممدوح. ١٩٩٧. *الأمن القومي والعلاقات الدولية*. المجلد العدد ١٢٧. القاهرة: السياسة الدولية.
٣٤. طشطوش، هايل عبد المولى. ٢٠١٨. *الامن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام الدولي الجديد*. القاهرة: الانجلو المصرية.

٣٥. عرفات، إبراهيم. ٢٠٠٤. "الأمن في المناطق الرخوة: حالة أسيا الوسطى." *مركز الدراسات الأسيوية ، جامعة القاهرة* ص٢٢١.

٣٦. عليوة، السيد. ٢٠٠٠. *أصول العلاقات الدولية*. القاهرة: كلية التجارة، جامعة حلوان.

٣٧. غانم، أماني محمود. ٢٠٠٧. *البعد الثقافي في العلاقات الدولية: دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات*. القاهرة: برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات.

٣٨. غيلبن، روبرت. ٢٠٠٩. *الحرب والتغيير في السياسة العالمية، ترجمة: عمر سعيد الايوبي*. بيروت: دار الكتاب العربي.

٣٩. فهمي،، مروة صلاح الدين. ٢٠١٦. *انعكاس التغير في أسعار النفط على اقتصادات الدول العربية النفطية*. المجلد العدد ١٦. القاهرة: المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة،جامعة الازهر.

٤٠. كابالن، روبرت. د. ٢٠١٥. *انتقام الجغرافيا: ما الذى تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير، ترجمة: إيهاب عبد الرحيم علي*. المجلد العدد ٤٢٠. الكويت: عالم المعرفة.

٤١. كرلوف، ف. ي. ٢٠٠٦. *إمبراطورية كل الأرض، ترجمة: منتجب يونس*. دمشق: منشورات دار علاء الدين.

٤٢. كيسنجر، هنري. ٢٠١٥. *النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ، ترجمة: فاضل جتكر*. بيروت: دار الكتاب العربي.

٤٣. مصلوح، كريم. ٢٠١٣. *التنافس والتعاون في المتوسط*. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

٤٤. مقلد، إسماعيل صبري. ١٩٧١. *العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات*. الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية.

٤٥. منصور، ممدوح محمود مصطفى. ١٩٩٧. *سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية*. القاهرة: مكتبة مدبولي.

٤٦. مورغنثاو، هانز. ج. ١٩٦٥. *السياسة بين الامم، ترجمة: خيري حماد*. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر.

٤٧. ناي، جوزيف. ٢٠٠٧. *القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي*. الرياض: مكتبة العبيكان.

٤٨. نجم، أحمد مشعان. ٢٠١٧. *مكانة الدولة وعلاقتها بمفهوم القوة بالعلاقات الدولية*. الانبار: مجلة العلوم السياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الانبار.

٤٩. هاس، ارنست. ٢٠١٧. *نظريات التكامل والاندماج*. https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod.

٥٠. هيجوت، ريتشارد. ٢٠٠١. *نظرية التنمية السياسية، ترجمة: حمدي عبد الرحمن،*. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية.

٥١.وهيب، حسين حافظ. ٢٠٠٢. "العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية: دراسة في العاملين الجغرافي والبشري." *دراسات دولية* (العدد ٤٤): ص٢٤.

المصادر باللغة الانكليزية

1. Ibrahim, Ali. 1995. *Alnazariat Aleamat Lilhudud Alduwliati* [*The general theory of international boundaries*]. Cairo: Arab Renaissance House.

2. Idris, Muhammad Al-Saeed. 2001. *Tahlil Alnuzum Al'iiqlimiati: Dirasat fi 'usul Alealaqat Alduwliat Al'iiqlimiati* [*Analysis of Regional Systems: A Study in the Origins of Regional International Relations*]. Cairo: Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies.

3. Al-Aqdahi, Hisham Mahmoud. 2010. Mushkilat Altanmyt Waltakhatuyt fi Altajamueat Aljadydat walmustahdithati [*Development and planning problems in new and established communities*]. Alexandria: University Youth Foundation.

4. Al-Hamid, Abd al-Muttalib Abd. 2002. *Alsuwq Alearabiat Almushtarakat Alwaqie walmustaqbal fi Al'alfiat Althaalithati* [*The Arab Common Market, Reality and the Future in the Third Millennium]*. Cairo: Anglo-Egyptian.

5. Dweikat, Qasim. 2011. *Aljughrafiat Alsiyasiatu* [Geopolitics]. Amman: Academic Book Center Publications.

6. Dweikat, Qassem. 1996. *Alquwat Alsukaanyt Lildawlati. Almujalad* [*The Population Strength of the State*]. Volume 882. Amman: Al-Aqsa Magazine.

7. Al-Hamash, Munir. 2017. *Musayrat Aliaqtisad Alealamiu fi Alqarn Aleashrayn* [The march of the global economy in the twentieth century]. Cairo: Anglo-Egyptian.

8. Amestuz, Mark. 2010. *Qawaeid Alluebati, Tarjamata: Qism Altarjamat Bidar Alfaruq. [Rules of the Game, translation: Translation Department, Dar Al-Farouk*]. Cairo: Dar Al-Farouk for Cultural Investments.

9. Al-Ramadan, Mazen Ismail. 1992. " *Alsiyasat Alkharijiati: Dirasat Nazariatun* [Foreign Policy: A Theoretical Study]." *University of Baghdad*, *College of Political Science*, p. 163.

10. Peace, Muhammad Hassan Abd. 2019. " *Almawqie alhabis wamushkilatuh aljuyubulitikiatu* [The Landlocked Site and Its Geopolitical Problems]." *Mansoura University: Division of Geographical Research*, p. 3.

11. Al-Salam, Mohamed Abdel. 1998. *Al'amn Alghidhayiyu Lilwatan Alearabii, Ealam Almaerifati* [*Food Security for the Arab World]*, The World of Knowledge. Volume No. 23. Kuwait.

12. Al-Sammak, Muhammad Azhar. 1993. "*Aljughrafyt Alsayasyt Alhadythatu* [Modern Geopolitics]." *Mosul University - College of Political Science*, pg. 45.

13. Mr., Yesen. 2002. *Alealamiat waleawlamatu* [*Globalization and Globalization*]. Cairo: Dar Nahdet Misr for printing, publishing and distribution.

14. Al-Shammari, Zaher Abdul-Zahra Al-Rubaie and Thana Ibrahim Fadel. 2017. "*Almawqie Aljughrafii Alruwsiu Wajiubultikiat Qaeidat Tartus* [*The Russian Geographical Location and Geopolitics of the Tartus Base*]." Basra Research Journal for Human Sciences, Volume (42) (Issue (6)): p. 282.

15. Al-Ula, Abdul-Majid Abu. 2021. *Ttazayud Tawzif Aleuqubat fi Alealiqat Alduwliati [The increasing use of sanctions in international relations].* Cairo: Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies.

16. Al-Futaisi, Muhammad bin Saeed. 2008. *Almufaja'at Alruwsiatu* [*The Russian Surprise*]. Amman: The Arab Voice Foundation for Publishing and Distribution.

17. Al-Qaili, Moeen Yahya. 2016. *'lishkaliat Tatbiq Alfidraliat fi Alnuzum Alearabiati: Dirasat Halat Alyamin* [*The Problematic of Implementing Federalism in Arab Systems: A Case Study of Yemen*]. Cairo: Institute for Arab Research and Studies.

18. Al-Kilani, Haitham. 2004. *Al'amn Alqawmiu Alearabiu waltahadiyat Alati Tuajihuhu* [*Arab National Security and the Challenges Facing It*]. Volume 20. Damascus: Journal of Political Thought.

19. Inomata, Tadanori. 2012. *Altakhtit Alastiratijiu fi Manzumat Al'umam Almutahidati* [*Strategic Planning in the United Nations System*]. Geneva: Joint Inspection Unit.

20. Jamal,Bdoor. 2022. *Altakamul waliandimaj Alduwli* [*International Integration and Integration*]. 20 10. https://political-encyclopedia.org/.

21. Tawfiq, Saad Hakki. 2004. " *Mabadi Alealaqat Alduwaliyti* [*Principles of International Relations*]." University of Baghdad - College of Political Science, p. 145.

22. Hamdan, Jamal. 1983. '*listiratijiat Aliastiemar waltahriri [A Strategy of Colonization and Liberation*]. Cairo: Dar Al-Shorouk.

23. Even, Nassif Youssef. 1985. *Alnazariat fi Alealaqat alduwliati* [*Theory in International Relations*]. Beirut: Arab Book House.

24. Haddad, Raymond. 2000. *Aealaqat Alduwaliatu* [*International Relations*]. Beirut: Dar Al Haqiqa.

25. Hussein, Ghazi Faisal. 2014. *Altanmiat Alsiyasiat fi Buldan Alealam Althaalithi [Political Development in Third World Countries*]. Amman: Dar Al-Raya.

26. Dagbar, Abdel Hamid. 2007. *Taswiat Almunazaeat Alaqalimiat Alearabiat Bialturuq Alsilmiat fi Atar Mithaq Jamieat Alduwal Alearabiati* [*Settlement of Arab regional disputes by peaceful means within the framework of the Charter of the League of Arab States*]. Algeria: Dar Houma for printing, publishing and distribution.

27. Zamil, Youssef Inad; Rasan, Amer Abd. 2010. *Alamin Alwataniu Bahth Tahliliun fi Eilm Alaijtimae. Almujalad Aleadad Alraabiea* [*National Security Analytical Research in Sociology*]. Volume Four Issue. Larak for Philosophy, Linguistics and Social Sciences.

28. Salem, Zuhair. 2007. *Mafhum Alamin Alqawmii* [*The Concept of National Security*]. London: Arab East Center for Civilizational and Strategic Studies.

29. Steit, Fouad Abu. 2004. *Altakatulat Alaiqtisadiat fi Easr Aleawlamati* [*Economic blocs in the era of globalization*]. Beirut: The Egyptian-Lebanese House, Beirut.

30. Salama, Ramzi Ali Ibrahim. 1991. *Aqtisadiyat Altanmiyti* [*Development Economics*]. Alexandria: University House for Printing and Publishing.

31. Salim, Muhammad Al-Sayed. 1989. *Tahlil Alsiyasat Alkharijiati* [*Foreign Policy Analysis*]. Cairo: Center for Research and Political Studies.

32. Shukri, Muhammad Aziz. No date. *Kasb Al'iiqlim fi Alqanun Alduwali* [*Territory gain in international law*]. arab-ency.com.sy.

33. Shawky, Mamdouh. 1997. *Al'amn Alqawmiu walealaqat Alduwliatu* [*National Security and International Relations*]. Volume No. 127. Cairo: International Politics.

34. Tashtoush, Hayel Abdel Mawla. 2018. *Alamin Alwataniu Waeanasir Quat Aldawlat fi Zili alnizam alduwalii aljadid* [*National Security and Elements of State Power in the New International Order*]. Cairo: Anglo-Egyptian.

35. Arafat, Ibrahim. 2004. "Al'amn fi Almanatiq Alrakhwati: Halat 'Asya Alwustaa [Security in Soft Regions: The Case of Central Asia]." *Center for Asian Studies, Cairo University*, p. 221.

36. Aliwa, Mr. 2000. *'Usul Alealaqat Alduwliati* [*The Origins of International Relations*]. Cairo: Faculty of Commerce, Helwan University.

37. Ghanem, Amani Mahmoud. 2007. *Albued Althaqafiu fi Alealaqat Alduwaliati: Dirasat fi Alkhitab Hawl Sadaam Alhadarati* [*The Cultural Dimension in International Relations: A Study of the Discourse on the Clash of Civilizations*]. Cairo: Program for Civilizational Studies and Dialogue of Cultures.

38. Gilpin, Robert. 2009. *Alharb waltaghyir fi Alsiyasat Alealamiati, Tarjamatu: Eumar Saeid Alayubi* [*War and Change in World Politics, translated by: Omar Saeed Al-Ayoubi*]. Beirut: Arab Book House.

39. Fahmy, Marwa Salah El-Din. 2016. *Aineikas Altaghayur fi 'Asear Alnaft Ealaa Aiqtisadat Alduwal Alearabiat Alnaftiati* [*The impact of changes in oil prices on the economies of the Arab oil countries*]. Volume No. 16. Cairo: Scientific Journal of the Faculties of Commerce Sector, Al-Azhar University.

40. Kaplan, Robert. Dr. 2015. *Aintiqam Aljughrafia: ma Aladha Tukhbiruna bih Alkharayit Ean Alsiraeat Almuqbilat Waean Alharb Dida Almasiri* [*The Revenge of Geography: What Maps Tell Us About Coming Conflicts and the War Against Destiny*]. Translated by: Ihab Abdel Rahim Ali. Volume No. 420. Kuwait: The World of Knowledge.

41. Karloff, F. j. 2006. *Iimbiraturiat Kuli Al'arda* [*The Empire of All the Earth*], Translated by: Muntajab Yunus. Damascus: Aladdin House Publications.

42. Kissinger, Henry. 2015. *Alnizam Alealamii: Ta'amulat Hawl Talayie Al'umam Wamasar altaarikhi* [*The World Order: Reflections on the Vanguards of Nations and the Course of History*], Translated by: Fadel Jetker. Beirut: Arab Book House.

43. Maslouh, Karim. 2013. *Altanafus waltaeawun fi Almutawasiti* [*Competition and Cooperation in the Mediterranean*]. Doha: Al Jazeera Center for Studies.

44. Muqalled, Ismail Sabry. 1971. *Alealaqat Alsiyasiat Alduwaliati: Dirasat fi Al'usul walnazariaati* [*International Political Relations: A Study of Fundamentals and Theories*]. Kuwait: Kuwait University Publications, College of Commerce, Economics and Political Science.

45. Mansour, Mamdouh Mahmoud Mustafa. 1997. *Siasat Altahaluf Alduwaliu: Dirasat fi 'Usul Nazariat Altahaluf Alduwalii Wadawr Al'ahlaf fi Tawazun Alquaa Waistiqrar al'ansuq Alduwaliati* [*International Coalition Policies: A Study of the Origins of the International Coalition Theory and the Role of Alliances in the Balance of Power and Human Stability of International Systems*]. Cairo: Madbouly Library.

46. Morgenthau, Hans. c. 1965. *Alsiyasat Bayn Alamimi* [*Politics Among Nations*], translated by: Khairy Hammad. Cairo: National House for Printing and Publishing.

47. Nye, Joseph. 2007. Soft Power: *Alquat Alnaaeimatu: Wasilat Alnajah fi Alsiyasat Alduwaliati* [*The Means of Success in International Politics*], translated by: Muhammad Tawfiq Al-Bujerami. Riyadh: Obeikan Library.

48. Najm, Ahmed Mishaan. 2017. *Makanat Aldawlat Waealaqatuha Bimafhum Alquat bialealaqat Alduwliati* [*The status of the state and its relationship to the concept of power in international relations*]. Anbar: Journal of Political Sciences, College of Law and Political Sciences, University of Anbar.

49. Haas, Ernst. 2017. *Nazariaat Altakamul waliandimaji* [*Integration and Inclusion Theories*]. https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod.

50. Hugot, Richard. 2001. *Nazariat Altanmiat Alsiyasiati* [*Theory of Political Development*], Translated by: Hamdi Abdel Rahman. Amman: Scientific Center for Political Studies.

51. Wahib, Hussein Hafez. 2002. " *Aleiwamil Almuwthirat fay Alsayasat Alkharijiat Aleiraqiati: Dirasat fi Aleamilin Aljughrafii walbashari* [Factors Affecting Iraqi Foreign Policy: A Study of the Geographical and Human Factors]." *International Studies* (Issue 44): p. 24.3

52. Finn, Helena K. 2003. *"The Case for Cultural Diplomacy: Engaging Foreign Audiences"* . Vol. Vol.82. No.6 vols. Foreign Affairs.

53. Harvey, Michel. 2010. *British politer Beyond the military.* the world todays.

54. Kaplan, Rebort. D. 2012. *The Revenge of Geography: What the Map tells us about coming Conflicts and the Battle Against Fate.* New York: Random House.

55. Lebow, Richard Ned. 2008. *A Cultural Theory of International Relations.* New York: Cambridge University Press.

56. Nye, Joseph. n.d. "Power and Foreign policy." *Journal of policy power* Vol 14: p14.

57. —. 1990. *soft power in foreign affairs.* No.80 vols. british: Center International affairs at Havard university.

58. —. 1990. *soft power in foreign affairs.* Soft Power.

59. Rothgeb, John. M. 1993. *Defining Power, Influence and Force in the contemporary international system.* New York, ST: Martin's Press.

60. Sharma, S. 1989. *delimitation of land and sea boundaries between neighboring countries.* lancers Book.